





ج ١٤٠٢

مجموع



المقام ١٤٠

محبوبه ج ٢ كنب



حاشية على زيارتي  
على القصص  
مكتبة على القصص

مكتبة زيارتي على القصص  
مكتبة زيارتي على القصص

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مجموع قصص زيارتي الرقم ١٤٠٢

اسم المؤلف \_\_\_\_\_

تاريخ النسخ \_\_\_\_\_

عدد الأوراق ٥٦ ١٥٨٢ التيامس

ملاحظات مجموع

ابراد ذكر هذه الاستغارة بمجلة مضبوطة متاكب  
لا في هذه الاستغارة فد ذكر في الكتب مضبوطة  
وكل شيء فد ذكر في الكتب مضبوطة غير النقطية  
ابراد ذكر بمجلة مضبوطة متاكب ابراد في هذا الاستغارة  
مجملة مضبوطة متاكب

هذا في زيارتي  
مكتبة على القصص











في القاموس ان الرجل يطلق على اتباعه وعلى اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النبي هم ازواجه  
وبناته وصحبه على اوتواوه والرجال الذين هم له وقال الثوري رحمه الله عليه السلام مؤمنون حاشم  
وبني مطلب الذين حرم عليهم الزكوة فلا يلزم على المص الا افعال اي افعال اصحاب مع ان داب المؤمنين  
ذكرهم مع الآل بل فيه اي في تفسير الآل باتباع ايها المص الا افعالهم معروف والمعنى القريب  
او المعاني القريبة لآل ظاهر وظاهرة مما ذكرته انفا ووجه حسنه انه يوجب لعدم افعال الاصحاب  
بل احدهم الامة ولو قال وعلى الاله العلية بدل قوله ذوى النفوس الزكية ويحتمل احتمالا بعيدا ان يكون  
المعنى ولو زاد قوله العلية بعد قوله وعلى الاله صير فقرة الآل بزيادة فقرتين ويزول طولها المفطر  
لكان احسن سبكا لانح يصير بذلك فقرة الآل مناسبة لآل الفقر في المقدار وان كانت فقرتين  
كما احتمال البعيد وقد اشار بقوله سبكا الى استعارة مكينة تخيلية حيث شبه في نفسه فقرة لآل  
بالجواهر المذابة فان السبك هو اذا ابتها وانبت لها السبك الذي هو من لوازم المشبه به فالتمثيل  
استعارة مكينة وانبات لازم المشبه به للمشبه تخيلية وعلى منزلة لانح يكون اشارة الى علو الاله  
على الال سائر الانبياء كما انه صلى الله عليه وسلم خير من الانبياء ثم وجب تناسب فقرات الصلوة عليه  
وعلى الاله اشتد تناسب الروية اي التامل الزكية اي المفطنة لا يخفى ان الالفاظ الواقعة في الخطب  
وغيرها الغير المعلوم وضعها لمعانيتها بعينها محتاجة الى التعريف اللفظي الذي ماله الى التصديق  
بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى وليس المقصود به تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريفات  
الحقيقية بل المقصود به اشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصورة الحاصلة ليعلم ان  
اللفظ المذكور موضوع بازاء الصورة المشار اليها والزكية ليست بموضوعه للمفطنة والدليل الذي  
اورده لا يدل على ذلك بل على خلافه والالزم ان يكون الحكم لغوا اذ لا معنى لقد افلح من افلحها والقول  
بانه تعريف بالالزام انما يتمشى في التعريفات المعنوية دون اللفظية بل النفوس الزكية هي

بعضهم من انهم يرون ان سائر الانبياء  
في قوله صلى الله عليه وسلم خير من الانبياء  
فانهم يرون ان سائر الانبياء  
فانهم يرون ان سائر الانبياء

الظاهرة عن الكدورات البشرية او النامية المترقية عن حفيظ النقصان الى اوج الكمال وزكا النفس  
يستلزم زكا والفعل جواب عما يقال انه مدح الآل بهذيب القوة النظرية واحمل مدحهم بهذيب  
القوة العملية فاجاب بما ترى وفي بعض النسخ زكا العقل وله وجه ايضا فان زكا النفس يستلزم  
زكا قواها فان النفس سلطان القوى والناس على دين ملوكهم والعقل قوة من قواها عند المتكلم  
واتحادها انما هو مذهب الحكيم ولا يذهب عليك ان قوله وزكا النفس يستلزم زكا الفعل لا يلزم  
تفسيره السابق للزكي اذ لا معنى لفلاح الفعل وينبغي ان يحمل الزكا هنا على معناه الحقيقي وهو النماء  
او الطهارة فقد اجمروا على انه لا يشترط العلم ان البيضاوي فسرها في تفسيره  
بالانماء بالعلم والعمل اشارة الى تكميل القوة النظرية والاعمال اشارة الى تكميل العملية فعمل هذا  
يكون النفوس الزكية هي النامية المترقية او الظاهرة عن الجهل والاعمال الطالحة بالعلم والاعمال الصالحة  
وج لا حاجة الى حديث الاستلزام الذي ذكره الشارح اما بعد هو من الظروف الزمانية المبينة  
المنقطعة عما الاضافة اي بعد الحمد والصلوة ذهب العلامة التفقازاني في شرح التلخيص الى انه جزء  
من الشرط وليس كذلك وقال بعض المحققين انه جزء من الجزاء قدم على الفاء ليفضل أداة الشرط والجزاء  
لكراهم تواليهما واليه ذهب النجاة وهو الاوجه لان المقام من بيان التاليف المصدر بالحمد لازم لوقوع  
شي ما لان التاليف لازم لوقوع شي ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان التاكيد انما يلزم تعميم الشرط لا تخصيصه  
ولان المناسب لملاحظة تصدير التاليف بالحمد ان يجعل بعد ظرف الجزاء ووجه ما ذهب اليه التفقازاني  
انه نظر الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالمناسب ان يجعل بعد جزء  
من الشرط اما يهذه اي الواقعة في او ابل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها مجمل لفظ ولا تقدير التفصيل  
ذلك المجمل لمجرد التاكيد اي تاكيد الجزاء فانك اذا اردت تاكيد زيد منطلق مثلا نقول اما فزيد منطلق  
فان حاصل معناه ان الظاهر زيد لازم لوقوع شي ما او المزموم متيقن الوقوع فكذا اللازم قال

في الآية ٥

هذا لا يفيد قد يكون ظرف زمان وقد يكون  
ظرف مكان



في باب التكرار



التفتازاني في اخر علم البديع نقلا عن ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المنكلم يفتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر اسمه ثم فاذا اراد ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكره فتح بقول اما بعد انتهى كلامه فلا يصح قول الشارح اما هذه لمجرد التاكيد لانها تفيد التاكيد وفصل الخطاب معادل هو اهم حتى قال بعض الفضلاء اما الواقعة في اوائل الكتب المقصود منها مجرد الفصل بين ذكره مع وبين الغرض المسوق له الكلام وايد ذلك بانه المتبادر من عبارة الكشاف في سورة ص ويمكن ان يجاب عنه بان المحصر الذي فهم من قوله مجرد التاكيد اضافي بالنسبة الى التفصيل المحمل واليه اشار بقوله لا تفصيل المحمل فلا ينافي اما الذي فهم منه قوله مجرد التاكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل المحمل فلا ينافي افادتها معنى اخر مع التاكيد كفصل الخطاب والمجازات الا انه يبقى ان الاتهام بكونها لفصل الخطاب اشدهم الاستعمال بكونها للتاكيد بدليل ما نقل انفا فلم يقل بمجرد الفصل الخطاب او لمجرد هذا الا ان يقال اغنى شمرة كونها الفصل الخطاب عنه ذكره فذكر ما هو الخفي بالحصر الاضافي والا ولا ايضا اي اشت القوم حتى الرضى الثاني وليس المعنى كما اثبت الثانية كما توهم ومن قصر نظره على الثانية ونفى الاولى فلا بد له من يحمل اما في حيث ما وقعت على انها تفصيل المحمل بارتكاب تكلفات فقد صدق في حق قول الشارح فقد صار ذلك القاصر النظر عينا شقيا او قاصدا او جاء المعاني بكلا المعنيين لارتكاب تكلفات حيث قد راما اخرى عدلا لا المذكورة وقد شرطوا جزاء لها وحرف عطف وقد راما محملا حتى يستقيم تفصيله بها لا يبدلها لتلك التكلفات عينا مبرا وقاصدا واحاصل ان اما المذكورة في اوائل الكتب ونحوها لم يبدلها احد انها تفصيل المحمل وعدلها محذوف فذلك القاصر النظر حامل الكلام على ما هو بعد بمراحل عن مرادهم فان معاني استعار الفاء في جواب اما ومدخولها على لاردت والفاء في فاردت زائدة وتوسط بعد اما والفاء كافي للفصل بينهما ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزء من اجزاء الفاصل فان كان اجزاء الفاصل من اجزاء الشرط فلا يجوز

هذا هو الاول لما كانت هذه الاقوال في موضعها  
والثاني هو الثاني فالفاء الثانية لا يمكن ان يكون  
الشرط فقولنا ان يكون زائدة  
لما كان

ح تقديمه شيء من اجزاء اجزاء على الفاء كما لا يخفى فالاول ففتح همزة ان في قوله فان على حذف حرف الجر منه ليؤذن من اول الامر بالعلية ولا يسبق الذهن الى انه جزء افتادت تفرع عليه كما توهم فان ذلك معنى سخيف لا يذهب اليه الا انه عطفه حقيق وحاصل المعنى اما بعد فاردت ذكر معاني الاستعارات واقامها وقرائنها سهلة الضبط لانها قد ذكرت في الكتب مفصلة عسيرة الضبط وهذا معنى يتلقاه العقول بالقبول او الاستعارة المصروفة اي اراد بالمعاني او بالاستعارات ان كانت الاضافة بيانية وان كانت عبارة الشارح فيما سياتي من قوله ان المعاني للفظ الاستعارة باني الثاني كما يفصح عنه عبارة فيما بعد وهي قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقامها وقرائنها فلا وجه لجمع فيه ان وجه الجمع ان الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك له تعدد اعتباري باعتبار دلالة على كل واحد من معانيه فللمجمع وجه باعتبار ذلك التعدد الاعتباري او نقول اللام للجنس وهي تبطل الجمعية تامل وان لم يكن الاستعارة بالكناية اقام فيه ان اضافة الاقام الى المعنى لا يقتضي ان يكون لكل معنى اقام بل يكفي لصحة الاضافة بثبوت الاقام لبعضها على ان لا يتم ان ليس لها اقام فانها تنقسم الى المطلوبة واختر كاقام المكينة والتخييلية الى الاقام الثلاثة الا ان يريد ان ليس لها اقام المذكورة في كتب القوم وكما انه لا اقام للاستعارة بالكناية على زعمه فكذا الاقام للتخييلية وان لم يحقق اي لم يذكر في كتب القوم الا قرينة المكينة فيه انه مدفوع بان اضافة القرائن الى معاني الاستعارة لا توجب ان يذكر لكل معنى قرينة بل يكفي لصحة الاضافة اليها ان يذكر قرينة بعض تلك المعاني لا يحتاج قرينة الى التحقيق فان الاضافة لا في ملازمة شائعة واما جمع القرينة فهو اما باعتبار المواد او لما كلة ما قبلها او باعتبار تغليب القرينة على الترشيع كما سياتي فان اجمع كثيرا ما يطلق على ما فوق الواحد فتأمل كان وجه التامل ما اشرنا اليه في المواضع الثلاثة والاولى ان يقول بدل عسيرة الضبط غير مضبوطة لدغى مضبوطة اي لان قوله مضبوطة يدعوه ويقضيه ان يقول غير مضبوطة يتعادلا

اقول في نظر لان الاضافة البيانية على وجه  
الشروط التي شرطها وطبعا لا يكون بين المعاني  
والضوابط عدم وخصوص من وجه وجهه  
ليس كذلك العاني اعم مطلقا من الاستعارات  
احد وجه

لصحة  
لغز وجه ارتداده الى الوجه الاول اعني  
كون الاضافة بيانية لا لا يمكن ان يرد بها  
اللفظ بل دلالة الوجه



ولا يخفى ما في هذه الاولوية من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ لا غير مضبوطة يحتمل تعذر الضبط او تعثره وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون ضبطه بزوال تعذره وبقاء تعثره وان يكون بزوال تعثره وحصول سهولته مع ان المراد منهما الشق الثاني فلماذا صرح بعسيرة الضبط ثم اختار في الثاني مضبوطة لا احتصار الكلام وعدم لبس المرام وكانه نبه على ذلك بقوله فليحمل قوله مضبوطة على سهولة الضبط حيث ارتكبت التاويل في الثاني فقط ولم يقل او ليحمل عسيرة الضبط على غير مضبوطة ليعلم التعادل اى التقابل فيه إشارة الى ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يظهر به والالتقال ليتقادلان في قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الصفة الى الموصوف وزاد القبيل لانه ليس على الطريق في المعهودة في اضافة الصفة الى الموصوف لان المشهور فيها ان يجعل المضاف لنفسه صفة للمضاف اليه كما في جرد قطيفة وهرهنا لم يجعل الفرايد صفة للقواعد بل قدر بجار وجعل النظر مستقرا صفة للقواعد ويحتمل ان يكون اضافة الموصوف الى الصفة والمعنى فنظمت فرايد عايدة الى من كتب القوم اى مأخوذة منها بل الاولى ان يكون قوله فرايد عوايد مركبا وصفا لا اضافة اى عوايد كالفرايد نبيه بالتفسير على انها من اضافة المشبهة الى المشبهة كالجين الماء و استفاد من كلامه اضافة كل مشبهة من اضافة الصفة الى الموصوف الى تحفظ في ظرف على حدة صفة كاشفة عن وجه تسميتها بالفريدة ويحتمل ان يكون وجه التسمية انها لانظير لها كاتما فريدة العصر ووجيدة الدهر وانما فريدة البلد اولا فليعلم وانما تنفرد في الصدق ولا تخط بالآلى جمع لؤلؤ وهى الدرة صغيرة كانت او كبيرة والفريدة الكبيرة منها كذا في القاموس الا ان المراد بالآلى ههنا الدرر بقرينة عدم خلط الفريدة بها ولا يخفى من اضافة الفرايد وجه حسن ان العوايد جمع عائرة وهى من العود وهو الرجوع والاشياء المذكورة في الكتاب المشبهة بالفرايد عوايد من المتقدمين والمتأخرين الى المص ولوقال فرايد عوايد كان احسن اما لفظا فلحصول التجنيس بين الفرايد

التجنيس المضاعف  
ان لا يخلط الكلامان الا في  
مقارب كما في لؤلؤى والبارى والعود  
فمنه

والفرايد دون الفرايد والعوايد واما معنى فلان العايدة ما اكتسبت علم او مال وهذه المسائل مكتسبة من القوم والظاهر ان المص ذكر العوايد ههنا لنفسه بانها ليست منى بل من القوم واليه اشار الشارح بقوله ولا يخفى حسن اضافة الفرايد الى العوايد في هذا الكتاب فالعوايد احسن بالنسبة الى هذا الغرض من ذكر العوايد فان الاخذ من الغير ليس مأخوذا في تعريف العايدة بل منى اعم منه ومن المخرج بخلاف العايدة فانها نص في المأخوذ من الغير بناء على ايمان الشارح اليه بقوله في هذا الكتاب لتحقيق معاني الاستعارات المحتاجة الى التحقيق للاختلاف فيها ومعنى المكينة والتجيلية المحققا في العقدين الاخرين واما معنى المصرة فلا يحتاج الى التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها فعلى هذا لا يراد ان لم يحقق جميع مضافيها واقامها لم يحقق صراحة الا اقام المصرة في العقد الاول واوى في اخر العقد الثالث الى انقام المكينة والتجيلية الى المطلقة والمرسحة والمجردة وقرائنها المحتاجة الى التحقيق وتلك ليست الاقرينة المكينة وتحقيقها في العقد الثالث وقد ظهر بما ذكرته وجه قوله فيما بعد الاول حين دون الثاني كانه ادرج الترشيح جواب سؤال مقدر تقديره انه لم يذكر المص الترشيح مع القران ههنا مع انه مذكور معها في عنوان العقد الثالث فاجاب بما ترى تعليقا للقرينة على الترشيح فذكرتها بلفظ القران فيكون الترشيح ايضا في العنوان لا يقال لا ادرج ترشيح المكينة في قرينتها وجه وجيه لان كلامهما ملايمات المستعارات واما ادرج ترشيح المصرة في القرينة وتعليقها عليه فلا وجه لان قرينتها ملايمات المستعار له وترشيحها ملايمات المستعار منه لانا نقول كلا منا في ترشيح المكينة لانه ذكر في عنوان العقد الثالث قرينة المكينة وترشيحها واقترعنا على ذكر القران فورد عليه الاعتراض بالاقتضار منا على القران دون منك فاجاب بالتعليق فلا يكون الترشيح المندرج في القرينة بالتعليق الا ترشيحها ولا ينافيه قوله وجعله دخلا في تحقيق اقسام الاستعارة لانه اذا بتلك الاقسام اقسام المكينة المسمى اليها في اخر العقد الثالث تأمل اولم يلتفت اليه

ليست هي له



لان الاهتمام به لا يخفى حسن عقد الوجه الا ترى ان اعتبار الترشيح وتسميته الاطلاق والتجريد انما يكون  
بعد تمام الاستعارة كما سيجي دون الاهتمام بما ذكره اى في العنوان فلذا لم يذكر الترشيح كما سيجي دون الاهتمام  
بما ذكره اى في العنوان فلذا لم يذكر الترشيح فيه وجعله داخلا الى اخره اشارة تزييف جواب معرر  
كانه قال لا يقال انما ترك الترشيح منامع انه مذكور في العقد الثالث مع القران لانه جعله داخلا في  
تحقيق اقسام الاستعارة المكنية لانه اى الترشيح انما ذكر في الفريدة الخامسة من العقد الثالث لتحقيق  
قسمها الذي هو الاستعارة المرشحة فيكون ذكره مناك وسيلة الى تحقيق الاستعارة المرشحة فلا يترك  
ان يذكر منامع القران لانه مقصود بالتبع والمقصود بالتبع لا يعد من الاشياء المحصور فيها الكتاب  
لانا نقول يا بابه اى ذلك يجعل ذكر القران يعني ذلك اجواب منقوض بذكر القران لان ذلك اجواب  
كما يقتضى عدم ذكر الترشيح يقتضى عدم ذكر القران اما اول فلان البحث عن القران من جملة تحقيق  
الاستعارة المكنية اذ لا يتم ولا يتحقق استعارة المكنية الا بقرينتها واما ثانيا فلان البحث عنها لتحقيق  
اقسامها اى اقسام الاستعارة المكنية التي هي المطلقة والمرشحة والمجردة لانه اذا توقف تحقيق  
الاستعارة على القرينة فبالطريق الاولى توقف تحقيق اقسامها وافرادها عليها فيقتضى ذلك الجواب  
ان لا يذكر القران منها لئلا يبين الوجهين مع انها قد ذكرت فيكون ذلك اجواب مرثفا وفي الاباء المذلة  
بحث لان ذكر القرينة ليس بمجرد انها قرينة بل العمدة في ذكرها وتحقيقها انها استعارة تجيلية و  
معنى من معاني الاستعارات بخلاف الترشيح فانه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذي هو  
المرشحة وايضا اجواب المذكور مصحح لترك الترشيح لا موجب فلا ينقص بالقران ولا يخفى وجه  
حسن نظم الفرايد في العقود العقد بكرة العين القلادة ووجه احسن انه شبه مباحث كتابه  
بالعقود في ان كلا منهما مشتمل على النفايس ثم استعير اسم المشبه به للمشبه استعارة مفرقة  
وذكر الفرايد التي هي من ملايمات المستعار منه ترشيحا لها واثبت النظم الذي هو من ملايمات

الفرايد لها ترشيحا على ترشيح لان المقصود في الرسالة يكون التفصيل على طبق الاجمال وما سواها  
كالمجاز المرسل والمذكور بالتبع اى لا يلاحظ في العنوان او من وجه الا وضحية كون التفصيل مطابقا  
لاجمال لان المذكور في اجمال السابق انما هو الاقسام وما يجب التنبيه عليه ان المراد بالنوع النوع  
اللغوي دون المنطقي اذ لا يجوز ارادته منها والا لوجب ان يكون المجاز في قوله الاصطلاح  
النوع المجاز جنس لها لاعتراضا عاما وان يكون يتميز بعضها عن البعض بالفصل لا بالخواص و  
التمييز بين الذاتيات والعرضيات اصعب من خراط القناطر فتعين اللغوي الذي لا يقتضى  
شيئا من ذلك وايضا قوله ليلا يتبادر الوهم الى الاقسام الاولى يدل على ان المراد به النوع  
اللغوي لان جعل اقسام الاقسام اقسامها جاز في الجملة فلا يجوز جعل الاقسام الانواع المنطقية  
احقيقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصناف لداعي ذكر الكلمة ولاشارة الى تقسيم آخر  
لمطلق المجاز وهو التقسيم الى المفرد والمركب بل الواجهة الاوضح هذا والاضافة في داعي ذكر الكلمة  
بيان في تعريفهم ذكر منها في تعريفهم لا يقتضى تقييد المصنوع منها بالافراد بل يقتضى احد  
الامر من اما التقييد المذكور او لتبديل الكلمة باللفظ ويمكن ان يدفع بالناية الى التمثيل اقتصر عليه  
ولم يذكر قسمه لانه كفي داعي الى العرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر كلامهم فيه اباء الى  
احتمال كون المقسم اعم من المعروف وح يحمل الكلمة على ظاهرها واقول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال  
الذي ادعى الشارح ظهوره بقرينة انهم ذكروا الكلمة في التعريف ووضع المظهر موضع المضم  
عند التقسيم لان وضع المظهر موضع المضم يقتضى نكتة والمناسب منها ان يكون تلك النكتة  
مغايرة لان المعروف وقع كون اتحاد المقسم والمعرف ظاهر كلامهم بحث لان صرف المقسم  
بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعروف اعم من صرف الكلمة في التعريف الى الاعم الغير  
المتبادر بقرينة التقسيم الى التمثيل لحفظ التعريف على كون ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا



في حق الحقيقة والاعتبار واللا يكون بينهما  
 من غير ان يكون الفرق والافروغ في الشرع

الى تقييد المعرف بالمفرد وفيه انه لم يذكر المص هنا التقييد الموجب لصرف الكلمة عن ظاهرها على انه  
 سيذكر المجاز المركب في الفريدة السادسة من هذا العقد فلا حاجة الى تقييد المعرف بالمفرد  
 لذلك الغرض بل التقييد بالمفرد للاشارة الى تقييد خبر وفيه نظر لانها داخله في الكلمة في غير  
 ما وضعت له ولا يفرنا دخولها في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلا بد من اخرجها بتقييد  
 في اصطلاح به التخطيب فيه بحث اما اولاه فلا بد ان لم يذكر قيد في اصطلاح به التخطيب ولم يكن  
 احيثية ملحوظة لمخرجت عن التعريف بقوله علاقة وقرينة واما ثانيا فلا بد ان المتبادر من اصطلاح  
 به التخطيب العرف الخاص المقابل للشرع واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريف  
 انما تحل على معانيها المتبادرة منها ويحتل التعريف ج بل نقول انما ترك المص قيد في اصطلاح  
 به التخطيب اكتفاء بالعلاقة للاعتماد على احيثية في تعريف المجاز كما سنبين عن قريب  
 والعجب من الشارح الماهر كيف غفل عن هذا الامر الظاهر مع ما نقول وليس الشارح متفرد به  
 فان التقنازاني ذكر في شرح التلخيص ان فائدة ذلك القيد الادخال والاخراج المذكوران  
 ويمكن ان يقال ان مراده ان فائدة ذلك القيد منحصر في الاخراج يرشدك الى ذلك رد الاول  
 بقوله وفيه نظروا يستقيم انه متفرد به نقل عنه منها حاشية مشتملة على هذا السؤال والجواب  
 قد اطلعت عليها بعد السودة لا غناء متعلق باسقاط قيد احيثية المشعور بها في التعريف  
 اي فيه نظر انه وان صح اسقاط في اصطلاح به التخطيب عن تعريف احيثية عنه لكن لا يجوز ذلك  
 في تعريف المجاز اذ يصير المعنى ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هي غير  
 موضوع له استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق  
 بالموضوع له بنوع علاقة لا يرى ان السكاكي ترك قيد في اصطلاح به التخطيب في تعريف  
 حقيقة اعتماد على قيد احيثية وذكره في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماد عليها لعلاقة معتبرة

قال استعمال الكلمة من المعنى الفريدة الذي  
 ليس يتصور علاقة بين الدعاء والموضع  
 اعني العمل للشرع عبد الرحمن

اقول في حق ان لفظ احيثية على ما مر  
 يستعمل لمان ثلثة الالفاظ والتعليل  
 التقييد والربط بها ههنا التقييد والربط  
 ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت  
 له حال كونها في استعمال قديما

المراد من ذلك ان العلاقة في هذا المقام  
 من غير ان يكون الفرق والافروغ في الشرع

لوعها عند القوم لا شخصها ولا بد من ملاحظة العلاقة ايضا لو وجدت العلاقة ولم يلاحظها  
 المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا علاقة محب ونحوها كعلاقة المجاز والحاصل انها بالفتح يستعمل  
 في المعاني ونحوها وبالكسرة في الاعيان ليس حقيقة مستدرك فيما نحن بصدده ولا مجاز فيه  
 انه لا يتم التقييد لان عدم كون الغلط مجازا لا يدل على انه محترز عنه بالعلاقة ولان فيه  
 شبيهة من المصادر فالمناسب ان يقال فانه لا علاقة بين المستعمل فيه وبين الموضوع له  
 في صورة الغلط والجواب انه علة للاخترازا بها عن الغلط فانه بدلي يقتضي عن الدليل بل  
 علة لصحة الاخترازا كانه قيل كيف يصح اخراج الغلط من تعريف المجاز وهو افراده لان  
 اللفظ المستعمل اما ان يكون حقيقة او مجازا وظاهر انه ليس حقيقة فلا بد من ان يكون  
 مجازا فاجاب بقوله فانه ليس حقيقة ولا مجازا اي ليس مجازا كما انه ليس حقيقة لعدم  
 الاعتداد بهذا الاستعمال فلا بد من الاخراج وهذا التقدير يندفع ما يتوهم من كون حقيقة مستدركا  
 في الدليل سهوا لا حاجة اليه لان ذلك القول يخرج عن التعريف بالعلاقة صدر عمدا او سهوا  
 وكأنه دعاه الى ذلك عدم صدوره عن علة العاقل ولا يذهب عليك ان استعمال اللفظ  
 في غير ما وضع له سهوا ليس من حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحيثية المعبرة  
 فيه بناء على ما اختاره الشارح من اعتبارها لا بالعلاقة في مقابلة استعمال الفرس الكتاب  
 كما اذا قال المشير الى الفرس بين يدي المحاطب خذ هذا الكتاب سهوا فانه وان سلم انه يصدق  
 على الكتابانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له من تلك احيثية الا انه لا علاقة بين الكتاب والفرس  
 ولا قرينة ايضا لان اشارته الى الفرس احاطت بين المحاطب والمتكلم وان كانت دالة على  
 على انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة ما نصبه المتكلم كما سيخرج به  
 الشارح ونصب القرينة من السالك غير متصور ولا يخفى انه يغني عنه اشراط القرينة فيه

معنى



انه من قبيل اغناء المتأخر عن المتقدم والاعتراض غير موجه على ان ذلك الاغناء في غاية الخفاء  
ومردود بان فائدة هذه العلاقة ليست منقولة في اخراج الغلط الصادر عن المتكلم سهو او  
يحصل الاغناء بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم عمدا وهي الالفاظ المستعملة في غير  
ما وضعت له قصد بدون علاقة معتبرة عند القوم مع نصب القرينة فانها لا تخرج عن  
التعريف الا بقيد العلاقة فقوله وليس مع الغلط نصب دال على قصده مما ايضا وكان  
الشراح ظن المبالغة بين السهو واللفظ مع اللفظ اعم مطلقا كما مر من نصب المتكلم  
واعلم ان نصب المتكلم وقصده مما لا يطلع عليه فجعلوا قيام القرينة دليل للنصب والافتاء  
عند انتفاء المانع من النصب وفيما مر ولذا قالوا في مقامات اخذت لقيام قرينة وذلك  
اقامت قرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال انه اذا لم يجعل القرينة من  
توابع العلاقة بل عكس الامر لان كلمة مع تدخل على المستوع يقال ركب الوزير مع الامير  
لا بالعكس وان اريد بالتالي النحوي باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة فتلك  
التي هي حاصلة في صورة العطف مع انه جعلها اولى لانا نقول اراد بالتالي معنا ما ذكر  
لمصلحة متبوعه وليدل على معنى فيه فيكون المقصود الاصل انما هو المتبوع والصفة مع الموصوف  
كذلك بخلاف العطف فانه والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالذات ومتعلقان بما قبلهما  
وليس ذكر المعطوف لمصلحة المعطوف عليه ولك ان يجعل قوله اه وح ينرفع تلك التبعية  
ولكن ان يجعل طرف الاستعمال والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع هذا التعريف ذكره القار  
الجامي وغيره في اوائل المرفوعات وعللوا التقييد بعدم الوضع بانه لم يعمد ان يطلق على ما وضع  
بأداء شيء انه قرينة عليه برمتهم اي باجماع الرتبة بالضم في الاصل قطعة جعل والاصل فيه انه  
دفع رجل الى اخر بعيدا جعل في عنقه فقبل الكل من دفع شيء الى اخر بجملة اعطاه برمتة كذا في

الصحيح وفيه بحث حاصل بحته انه ان اريد بوجود القرينة المانعة عن ارادة في المجاز دون  
الكنائية القرينة المانعة عن ارادة بالذات فتلك القرينة موجودة في الكناية ايضا فلا يخرج  
عن تعريف المجاز وان اريد القرينة المانعة عن ارادة مطلقا هذه القرينة غير موجودة في شيء  
منها فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والالم يصدق تعريفه على فرد من افراده بل يتوسل به فيه  
انه لو كان ارادة المعنى الحقيقي المتوسل به الى الانتقال الى المراد كان ارادة واجبا لا جازيا ولم  
يقبل به احد بيان الملازمة ان الظاهر ان معنى كون الشيء وسيلة للانتقال من امر الى اخر انه لولا ذلك  
لم يحصل الانتقال منه اليه ومنها ليس كذلك لانه يتقيل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له  
الى المراد ايضا بالقرينة فعلم ان التوسل الى الانتقال منه الى المراد انما هو القرينة وهي ارادة  
المعنى الغير الموضوع له فلا يخفى انه من سوء البحث اذ فيه تلقيان الخصم اجواب اذله ان يقول  
في اجواب يفهم من كلامهم ان في الكناية قرينتين والمالعة منهما هي الثانية فيقول ما القوم من  
قولهم ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع له القرينة الاولى غير مانعة عن  
ارادة المعنى الموضوع له بالذات بل المانعة عن ارادة بالذات انما هي الثانية بخلاف المجاز  
فان له قرينة واحدة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وكفي بهذا القدر فرقا بينهما بقرينة معينة  
له يفهم منه انه لا يكفي في الكناية القرينة الصارفة عن الحقيقة كما في المجاز بل بدورها من قرينة  
معينة للمراد وهو محل نزاع ويحتمل ان يكون مراده ان القرينة الصارفة عن الحقيقة لا تكون الا  
مانعة عنها فلا يكون القرينة الكناية الا معينة للمراد وفيه ايضا تردد مطلقا اي لادائه ولا الانتقال  
منه الى غيره فاما من لفظ يمكن التثبت اه على المقدور وهو ان عدم وجود القرينة المانعة عن  
ارادة مطلقا في الكناية لا يتضح للفرق بين المجاز والكنائية اذ ما من لفظ يمكن ان يثبت معه القرينة  
اه اي لعدم وجودها في المجاز ايضا وقوله يمكن خبر ما ومن زائدة ولفظ اسم اذ كل مجاز لا يمنع فيه

فكأنه لا بد من كناية من ارادة المعنى الحقيقي والظاهر ان ليس  
لذاته الملازمة بل من حقيقة المجاز في الحقيقة والظاهر ان يكون  
الانتقال الى المراد بالقرينة تعريف الكناية معناه لا يقال  
اذا اريد بالكنية تعريف الكناية معناه لا يقال  
معانيهم جميعا بالذات وفي الكناية انما اريد  
انما هو ارادته بالذات وفي الكناية انما اريد  
الحقيقي الانتقال من الكناية الى المعنى لا انتقال  
وارادة المعنى حذو ولم يقل احد في غير المنع  
في كتب القوم من انهم









الاول ان يقال الكلمة بدل اللفظ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of a letter or a separate document. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book. It appears to be a continuation of the letter from the previous page, discussing the author's situation and the state of the world.

بجانب

لا بد من تعيين بين المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 فقط لا بد من تعيين بين المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 بان لا يكون المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 في النفس المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 البعد تحقيق الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 حاصلا من غير ان يكون المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 وهو الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 لا بد من تعيين بين المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 في النفس المتشبه بالمتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 البعد تحقيق الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 حاصلا من غير ان يكون المتشبه بالمتشبه بالمتشبه  
 وهو الاشارة الى ان المتشبه بالمتشبه بالمتشبه

فان المرافقة هو ان يكون اللفظان متحد  
الافراد والمفهوم جميعا والمساواة هي ان  
يكونا متحد الافراد وتختلف المفهوم والمسا  
وة هي ان يكونا متحدي الافراد سواء كانا متحد  
المفهوم او لا فهي اعم منهما احمد جلي



لاشترط ان الجنس الكلية في المشبة في مطلق الاستعارة على ما هو المشهور يمكن ادعاء دخول المشبة  
 في جنس المشبه به وجعله من افراد الغير المتعارفة فيكون الجنس هناك في مقابلة الشخص فقط وهو  
 لا ينافي حمل اسم الجنس هنا على كل ما يقابل المشتق يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص ان اراد به انه  
 يدل على ان اسم الجنس عندهم هنا ما يقابل الشخص فقط فلا يتم ذلك كيف وهو هنا مقابل للشخص والمشتق  
 بل للحرف وان اراد به انه يدل على انه مقابل للشخص في الجملة فلا يضرنا كما ستفصل ذلك عن قريب  
 والا انه اعلم انه حذف جزاء هذا الشرط واقسم علته مقامه والمعنى ان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل  
 الشخص فقط فلا يستقيم تحليلهم لعدم استعارة العلم بقولهم لمانا في اجنبية لاقتضاها الشخصية  
 لانه منقوض بالمشتق بل بالحرف ايضا لانها متساوية للجنسية مع انه يجري الاستعارة بينهما وفيه  
 ان الاستعارة اجمالية فيها هي الاستعارة التبعية والمقصود بالنفي هو الاستعارة الاصلية فلا نقص على  
 دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس الذي ينافيه المشتق والعلم ويقابلانه غير الجنس الذي ينافيه العلم  
 ويقابلانه كما مر فالمشتق والعلم لا يستعاران استعارة اصلية لانها ليس باسم جنس كما ان العلم  
 لا يستعار اصلا لانه ليس بجنس اى كلي فالجنس الذي يقابل العلم فقط اعم من الجنس الذي يقابل  
 العلم والمشتق تامل ولا يذنب عليك ان المراد بالعلم العلم الشخصي لقوله لاقتضاها الشخصية  
 فان علم الجنس كاسم استعارة اصلية لعدم منافاة اجنبية لانه كلي وقد  
 نبهتكم عليه فيما مر فتبين يتناول العلم الشخصي مع انه لا يستعار فيه ان هذا التقييم للفظ  
 المستعار والعلم لا يستعار محصل الاحتراز عنه باللفظ المستعار او لا فلا حاجة الى اخراجه  
 بزيادة قيد كلي فلهذا المص حيث حذف من التفسير قيد كلي وزاد قوله اسما لاخراج الفعل  
 واحرف ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة عكس الامر على انه ذهب بعض المحققين الى جريان  
 الاستعارة في العلم من غير تاويل بصفة ولا يشترط كلية في المشبه به قال الفاضل الرومي في

المطول واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد لعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في  
 التشبيه في ادعاء انه عين عمرو وكما ل شبيه به وقلت رايت عمرًا فالظاهر انه استعارة  
 لكون علاقته المشابهة انتهى كلامه واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كما يرد بزعمه على التعريف  
 المروج يرد على تفسير المص اى اسما كلياً غير مشتق قد عرفت انفا انه لا حاجة الى تقدير  
 الكلية فقد ذكر مع انه يستعار اى استعارة اصلية فانه في حكم الكلية عندهم اى الكلية الغير  
 المشتق ويخرج عنه الاعلام الغير المشتهرة بالاوصاف سواء كانت جامدة او مشتقة فانه  
 لا يجري الاستعارة فيها على المشهور فكانت حرية بالاخراج ولا يخفى انه تكلف جدا لان تفسير  
 المص كان بالاغم بزعم الشارح فقد ركب الكلية لاجل المانعية فصار اخص فاضل للتشبيه بجائز  
 فجعل الكلية اعم من ان يكون حقيقياً او حكيمياً واما تفسير الشارح فليس فيه الا تكلف تقيم  
 الكلية لان الكلية المذكور فيه وقد نبهتكم على انه لا احتياج الى ارتكاب هذه التكاليف بناء  
 على ان عدم تناول اللفظ المستعار للاعلام ومع ذلك التكلف يخرج عنه اى عن تفسير المص  
 الاسم بجنس وكذا عن تفسير الشارح بقيد مقابلة المشتق نحو حاتم اسم فاعل من احتم بمعنى  
 الحكم والمراد بنحو حاتم الاعلام المشتقة المشتهرة بالاوصاف وفيه نظر لان الاشتقاق والوصفية  
 قد زالا بالعلمية لما بينهما من التنا في قال الشارح في اطوله نقلا عن التقي زاني والسيد المراد  
 باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية ثم قال وفيه نظر  
 لان احاتم مآول بالمتناسي في الجود فيكون مآولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناسي في الجود  
 لمن له كمال الجود فهو كاستعارة بشي من مفهوم مشتق اشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به  
 لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المصدرين ويجعل احاتم في حكم  
 المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية انتهى كلامه والذي يخطر بالبال انه

الكلمة مع عدم في العبارة وتقيم  
 ليتناول الحقيقي والحكمي مع  
 فاعل الشارح  
 فاعل الشارح  
 فاعل الشارح



كلامه في الاطول  
 كلامه في الاطول



لا فرق بين العلم بجماد والعلم المشتق المشتركين بالصفة في الاصلية والتبعية لانها عند الاستعارة مأولان بالصفة المشتركة بينهما ففعل احدهما اصلية والاخرى تبعية تحكم تأمل فيدخل في مفهوم التبعية فينتقص تعريفها ايضا فينتقص نحو حاتم تعريف الاصلية جمعا وتعريف التبعية منعاً ومن العجب كون الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعية فانها امران متضادان اذ لا اشتقاق في شئ من الاعلام حين العلمية لانها وان كانت مشتقة في الاصل لكنها خرجت عن الاشتقاق العلمية كما ان الوصف يزول بها فلو جرت الاستعارة فيها لم يمتزجها ويل كاذب اليه بعضهم في اصلية وغير داخل في مفهوم التبعية والاشتقاق فيها وان كانت منقولة عن المشتقات وان اول الاعلام المشتركة بالصفة تلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية وداخل في مفهومها ان اعتبر كون الاشتقاق عابدا بعد التاويل في التثنية واصلية داخل في مفهومها ان يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة منها يحتمل ان يكون بمعنى المستعار وان يكون بمعنى المصدر والضمير في قوله الاتي لجرها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول يكون من قبيل الاستخام بعد معرفة وجه تبعية ما يريد ان المصبت وجه تبعية الشدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولقائل ان يقول فليبين اول وجه الاصلية ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه بعد جريانها في المصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم والافصحى في كلام الشارح ان الاستعارة في الهيئة يكون تبعية تشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلاً لا تبعية استعارة المصدر لانه اذا اريد استعارة فعل لمفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم فعل في شدة التأثير الاخره فيه انه لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات وعلى القوم ذلك اي يكون الاستعارة

لا فرق بين العلم بجماد والعلم المشتق المشتركين بالصفة في الاصلية والتبعية لانها عند الاستعارة مأولان بالصفة المشتركة بينهما ففعل احدهما اصلية والاخرى تبعية تحكم تأمل فيدخل في مفهوم التبعية فينتقص تعريفها ايضا فينتقص نحو حاتم تعريف الاصلية جمعا وتعريف التبعية منعاً ومن العجب كون الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعية فانها امران متضادان اذ لا اشتقاق في شئ من الاعلام حين العلمية لانها وان كانت مشتقة في الاصل لكنها خرجت عن الاشتقاق العلمية كما ان الوصف يزول بها فلو جرت الاستعارة فيها لم يمتزجها ويل كاذب اليه بعضهم في اصلية وغير داخل في مفهوم التبعية والاشتقاق فيها وان كانت منقولة عن المشتقات وان اول الاعلام المشتركة بالصفة تلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية وداخل في مفهومها ان اعتبر كون الاشتقاق عابدا بعد التاويل في التثنية واصلية داخل في مفهومها ان يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة منها يحتمل ان يكون بمعنى المستعار وان يكون بمعنى المصدر والضمير في قوله الاتي لجرها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول يكون من قبيل الاستخام بعد معرفة وجه تبعية ما يريد ان المصبت وجه تبعية الشدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولقائل ان يقول فليبين اول وجه الاصلية ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه بعد جريانها في المصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم والافصحى في كلام الشارح ان الاستعارة في الهيئة يكون تبعية تشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلاً لا تبعية استعارة المصدر لانه اذا اريد استعارة فعل لمفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم فعل في شدة التأثير الاخره فيه انه لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات وعلى القوم ذلك اي يكون الاستعارة

لا فرق بين العلم بجماد والعلم المشتق المشتركين بالصفة في الاصلية والتبعية لانها عند الاستعارة مأولان بالصفة المشتركة بينهما ففعل احدهما اصلية والاخرى تبعية تحكم تأمل فيدخل في مفهوم التبعية فينتقص تعريفها ايضا فينتقص نحو حاتم تعريف الاصلية جمعا وتعريف التبعية منعاً ومن العجب كون الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعية فانها امران متضادان اذ لا اشتقاق في شئ من الاعلام حين العلمية لانها وان كانت مشتقة في الاصل لكنها خرجت عن الاشتقاق العلمية كما ان الوصف يزول بها فلو جرت الاستعارة فيها لم يمتزجها ويل كاذب اليه بعضهم في اصلية وغير داخل في مفهوم التبعية والاشتقاق فيها وان كانت منقولة عن المشتقات وان اول الاعلام المشتركة بالصفة تلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية وداخل في مفهومها ان اعتبر كون الاشتقاق عابدا بعد التاويل في التثنية واصلية داخل في مفهومها ان يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة منها يحتمل ان يكون بمعنى المستعار وان يكون بمعنى المصدر والضمير في قوله الاتي لجرها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول يكون من قبيل الاستخام بعد معرفة وجه تبعية ما يريد ان المصبت وجه تبعية الشدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولقائل ان يقول فليبين اول وجه الاصلية ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه بعد جريانها في المصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم والافصحى في كلام الشارح ان الاستعارة في الهيئة يكون تبعية تشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلاً لا تبعية استعارة المصدر لانه اذا اريد استعارة فعل لمفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم فعل في شدة التأثير الاخره فيه انه لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات وعلى القوم ذلك اي يكون الاستعارة

لا فرق بين العلم بجماد والعلم المشتق المشتركين بالصفة في الاصلية والتبعية لانها عند الاستعارة مأولان بالصفة المشتركة بينهما ففعل احدهما اصلية والاخرى تبعية تحكم تأمل فيدخل في مفهوم التبعية فينتقص تعريفها ايضا فينتقص نحو حاتم تعريف الاصلية جمعا وتعريف التبعية منعاً ومن العجب كون الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعية فانها امران متضادان اذ لا اشتقاق في شئ من الاعلام حين العلمية لانها وان كانت مشتقة في الاصل لكنها خرجت عن الاشتقاق العلمية كما ان الوصف يزول بها فلو جرت الاستعارة فيها لم يمتزجها ويل كاذب اليه بعضهم في اصلية وغير داخل في مفهوم التبعية والاشتقاق فيها وان كانت منقولة عن المشتقات وان اول الاعلام المشتركة بالصفة تلك الصفة فالاستعارة فيها تبعية وداخل في مفهومها ان اعتبر كون الاشتقاق عابدا بعد التاويل في التثنية واصلية داخل في مفهومها ان يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة منها يحتمل ان يكون بمعنى المستعار وان يكون بمعنى المصدر والضمير في قوله الاتي لجرها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول يكون من قبيل الاستخام بعد معرفة وجه تبعية ما يريد ان المصبت وجه تبعية الشدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية ولقائل ان يقول فليبين اول وجه الاصلية ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه بعد جريانها في المصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم والافصحى في كلام الشارح ان الاستعارة في الهيئة يكون تبعية تشبيه مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلاً لا تبعية استعارة المصدر لانه اذا اريد استعارة فعل لمفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم فعل في شدة التأثير الاخره فيه انه لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات وعلى القوم ذلك اي يكون الاستعارة

والمدعى ان الاستعارة في المشتقات مطلقا سواء كانت في موادها او هيئاتها يكون مطلقا تبعية استعارة المصدر ليس ان يتكلف في جواب تأمل

تبعية

تبعية في المشتقات ولا تقي هذه الرسالة بتحقيقه من اراد تحقيقه فليرجع الى المطول و حاشية السيد قريب المسكن اي قصيره بقرينة المسكن لانه بمعنى الطريق وان اريد به المقصد بقرينة القرب دون الطريق في يكون قوله غير بعيد المرام كشفاله والتأسيس جزم التاكيد وهو ان المشتقات موضوعة بوضعين لا يخفى ان يكون المشتقات موضوعة بوضعين لا يدل على ان الاستعارة فيها تكون تبعية فيستعار مصدرها اي مصدر المشتقات الدالة على المعنى المصدرى المشبه به للمعنى المصدرى الواقع فيها مشبها يستعار موادها اي يشق من المصدر المستعار الفعل فيحصل الاستعارة في مادة الفعل تبعا لاستعارة المصدر وكذا اذا استعير الفعل والانب بما قبله ان يقال وكذا اذا لم يتغير في استعارتها معانيها للمواد فلا وجه لاستعارة المادة بل الاستعارة فيها انما هي باعتبار هيئاتها كتشبيه القرب في المستقبل بالضرب في الماضي فيه ايماء الى ان الاستعارة في الهيئة لا يتصور بدون تشبيه احد المصدرين المقيدين بالزمانين بالآخر وتبعية هذا التشبيه يحصل المشابهة بين معنى يضرب وضرب فاستعير ضرب بمعنى يضرب فهذه الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين ولا استعارة في المصدر لان المصدر فيهما حقيقة فكيف يتصور الاستعارة فيه كذا قال الشارح في الطول ورسالة الفارسية ولو سلم ان المصدر ليس حقيقة فيهما فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر بل يكفي التشبيه بين المصدرين لاستعارة الهيئة وكذا المادة لانه انما اتي الى استعارة التبعية في الافعال مثلا لاجل ان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا يمكن تشبيه معنى فعل بمعنى فعل آخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصلح لان يكون محكوما عليه فاذا اشبهنا مصدرا بمصدر آخر سمي هذا التشبيه الى مشابهة مادة الفعل المشتق من احد المصدرين بمادة الفعل المشتق من المصدر الاخر او هيئة بهيئة وبهذا القدر

اراد به قوله سابقا ولا يخفى ان كون المشتقات موضوعة بوضعين لا يدخل في كون الاستعارة فيها تبعية واما وجه الانشغال وهو كونها تبعية موقوف على ذلك لانه لو لم يكن كذلك لكانت جعلت في مصدرها تبعية اجزاء حاشية



يمكن الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة في المصادر لكن السيد ذهب الى انه  
 اذا استعير الفعل باعتبار الزمان يكون الاستعارة بتبعية المصدر ايضا واختار المصدر بل  
 اللفظ اي لفظ الفعل بتمامه اي هيئته وما دونه مستعار بتبعية استعارة اجزائه سواء كان  
 ذلك اجزاء مادية او صورية فان هذا الاضراب متعلق باستعارة المادة واستعارة الهيئة  
 كليهما يدل عليه ان الشارح بعد ما قرر في رسالته الفارسية ان استعارة مادة المشتق  
 تابعة لاستعارة مصادرهما وان استعارة هيئتهما تابعة للتشبيه الواقع بين مصادرهما  
 فقط قال في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم ان الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات  
 انما كانت بتبعية لان المستعار فيها دائما انما هو المادة او الهيئة فيكون استعارته بتبعية  
 استعارة الجزء المادي او الصوري انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة اجزاء تابعة  
 لاستعارة المصدر ان كان ذلك اجزاء مادية وللتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا  
 وح يندفع الاعتراض عن دليله الذي ادعى عظمته من مواهب الوهاب غاية الامر ان  
 تسميتها بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجزء تامل قال  
 الشارح في الرسالة الفارسية في اخر بحث الاستعارة التبعية وقد علم من هذه التحقيقات  
 ان ما ذكره المصدر من ان الاستعارة في المشتقات تابعة لاستعارة المصدر وفي الحروف  
 تابعة لاستعارة في المتعلق وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام متبع عن الذهول التام  
 او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام فعليك برسالة الفارسية قد ذكرت في هذه  
 الحواشي ما يفيدك عن الرجوع الى تلك الرسالة فقطل له انما يتصور بتبعية المصدر هذا  
 احقر ايضا مبني على ما هو المشهور فلا تجرى في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة بتعا  
 للاستعارة في متعلق نسب الافعال والآ لا تخرج المصداك انما اذ لو جرت الاستعارة

في الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة في المصادر لكن السيد ذهب الى انه اذا استعير الفعل باعتبار الزمان يكون الاستعارة بتبعية المصدر ايضا واختار المصدر بل اللفظ اي لفظ الفعل بتمامه اي هيئته وما دونه مستعار بتبعية استعارة اجزائه سواء كان ذلك اجزاء مادية او صورية فان هذا الاضراب متعلق باستعارة المادة واستعارة الهيئة كليهما يدل عليه ان الشارح بعد ما قرر في رسالته الفارسية ان استعارة مادة المشتق تابعة لاستعارة مصادرهما وان استعارة هيئتهما تابعة للتشبيه الواقع بين مصادرهما فقط قال في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم ان الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت بتبعية لان المستعار فيها دائما انما هو المادة او الهيئة فيكون استعارته بتبعية استعارة الجزء المادي او الصوري انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة اجزاء تابعة لاستعارة المصدر ان كان ذلك اجزاء مادية وللتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا وح يندفع الاعتراض عن دليله الذي ادعى عظمته من مواهب الوهاب غاية الامر ان تسميتها بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجزء تامل قال الشارح في الرسالة الفارسية في اخر بحث الاستعارة التبعية وقد علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره المصدر من ان الاستعارة في المشتقات تابعة لاستعارة المصدر وفي الحروف تابعة لاستعارة في المتعلق وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام متبع عن الذهول التام او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام فعليك برسالة الفارسية قد ذكرت في هذه الحواشي ما يفيدك عن الرجوع الى تلك الرسالة فقطل له انما يتصور بتبعية المصدر هذا احقر ايضا مبني على ما هو المشهور فلا تجرى في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة بتعا للاستعارة في متعلق نسب الافعال والآ لا تخرج المصداك انما اذ لو جرت الاستعارة

فيها كانت بتبعية الاستعارة في المتعلق دون المصدر وايضا لصارت اقسام الاستعارة  
 في الفعل ثلثة على قياس احرف اي جريانها مشبها بالجران في احرف فان معناه نسبة  
 مخصوصة لتعليل بمقدار كانه قيل كيف يقاس نسبة الفعل على احرف وهل بينهما مناسبة  
 وقرب حتى يظن جواز قياس احدهما على الآخر ويحتاج الى تقييد اجاب بانه نعم فان  
 معنى احرف نسبة مخصوصة تجرى فيها الاستعارة بتعا للاستعارة في متعلقها على راسي المصدر  
 وتعا للتشبيه في المتعلق فقط على ما ذكره الشارح في الرسالة الفارسية وذلك بان  
 يشبه متعلق معنى احرف بمتعلق معنى حرف آخر في وصف اشتبه به المتعلق الذي وقع  
 مشبها به وبواسطة ذلك يحصل المشابهة بين معنيي احرفين فيستعار لفظ احرف  
 الواقع مشبها به للحرف الواقع مشبها على راسي الشارح واما المصدر فهو بعد التشبيه الواقع  
 بين المتعلقين يقول باستعارة لفظ احد المتعلقين للآخر ثم يقول باستعارة التبعية بين  
 احرفين والمختار من القولين ما قل فيه الشكك والاعتبار لان مطلق النسبة غلة لقوله و  
 لا تجرى في النسبة الداخلة الى اي لان مطلق النسبة التي هي متعلق النسبة الداخلة في مفهوم  
 الافعال لم يشتهر بمعني يصلح ذلك المعنى لان يجعل وجه شبه حتى يشبه الاشياء به فيه فاذا  
 لم يصلح تشبيه شيء بمطلق النسبة لم يصلح استعارته لشيء فكيف يصح في النسبة الخاصة  
 الداخلة في مفهوم الفعل التشبيه والاستعارة بالتبعية قال بعض الافاضل في بحث النسبة  
 التي ترجع اليها نسبة الافعال ليست بمطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام او لها خواص  
 وادصاف يصلحها الاستعارة فاذا اردت اسناد الضرب الى المحرض للدلالة على قوة نسبه  
 اليه وشبهت نسبه اليه باعتبار التحريض بنسبة الى من نسب اليه على جهة القيام و  
 قلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وقال فاضل اخر يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار

جاء ذلك اذا استعارة لفظه من لفظه الذي هو متعلق الاستعارة في المصدر بل اللفظ اي لفظ الفعل بتمامه اي هيئته وما دونه مستعار بتبعية استعارة اجزائه سواء كان ذلك اجزاء مادية او صورية فان هذا الاضراب متعلق باستعارة المادة واستعارة الهيئة كليهما يدل عليه ان الشارح بعد ما قرر في رسالته الفارسية ان استعارة مادة المشتق تابعة لاستعارة مصادرهما وان استعارة هيئتهما تابعة للتشبيه الواقع بين مصادرهما فقط قال في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم ان الاولى ان يقال ان الاستعارة في المشتقات انما كانت بتبعية لان المستعار فيها دائما انما هو المادة او الهيئة فيكون استعارته بتبعية استعارة الجزء المادي او الصوري انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة اجزاء تابعة لاستعارة المصدر ان كان ذلك اجزاء مادية وللتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا وح يندفع الاعتراض عن دليله الذي ادعى عظمته من مواهب الوهاب غاية الامر ان تسميتها بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجزء تامل قال الشارح في الرسالة الفارسية في اخر بحث الاستعارة التبعية وقد علم من هذه التحقيقات ان ما ذكره المصدر من ان الاستعارة في المشتقات تابعة لاستعارة المصدر وفي الحروف تابعة لاستعارة في المتعلق وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام متبع عن الذهول التام او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام فعليك برسالة الفارسية قد ذكرت في هذه الحواشي ما يفيدك عن الرجوع الى تلك الرسالة فقطل له انما يتصور بتبعية المصدر هذا احقر ايضا مبني على ما هو المشهور فلا تجرى في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة بتعا للاستعارة في متعلق نسب الافعال والآ لا تخرج المصداك انما اذ لو جرت الاستعارة





نسبها الداخلة في مفهوماتها الداخلة بان يشبه بما يرجع اليها نسبا بنوع استلزام مطلق  
 القيام والاتصاف مثلا ما يرجع اليه نسب اخرى كذلك مطلق الآلية فيقال قتلني السيف  
 او السوط فالاستعارة التبعية في الافعال لا تختص بالمصادر على ما هو المشهور فيما بينهم  
 تدبر فانه دقيق انتهى كلامه ولما قيل ان يقول امثال ما ذكر مما يؤهم جريان الاستعارة في  
 النسبة بتبعية الاستعارة في معلقها كلها من قبيل الاسناد المجازي ولا مجاز في اللغة وسياق  
 ذلك كله عن قريب في كلام الشارح بخلاف متعلقات معاني احروف كالابتداء والانتها  
 والظرفية وغير ذلك لها احوال مشهورة تصلح تلك الاحوال لان تجعل وجه الشبه عند  
 تشبيه متعلقات معاني حروف اخرى المتعلق وجه الشبه بتلك المتعلقات فتجري الاستعارة  
 في المتعلقات وتبعية ذلك تجري الاستعارة في معاني احروف وهذا على رأي المص واما  
 على رأي الشارح فالتشبيه بالمتعلقات كاف للاستعارة في احروف ولا يتوقف على الاستعارة  
 في المتعلقات بل هي كلفة عنها مندوحة ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين اي بعد ما عرفت  
 ان الاستعارة لا تجري في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل فاعلم انها في الفعل على قسمين اذ لو جرت  
 في النسبة لكانت ثلثة اقسام فيصح التشبيه اي تشبيه احد المصدرين بالآخر لذلك اي  
 لتفيد كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر وكذا يصح بناء الاستعارة على هذا التشبيه فالاستعارة  
 عند قدس سره في هذا القسم ايضا بتبعية استعارة المصدر بدليل قوله في اول الحاشية  
 ان الاستعارة في الفعل انما يتصور بتبعية المصدر وقال الشارح في الاطول وفيما ذهب اليه  
 قدس سره نظرا الى ان ضرب حقيقة في كل واحد من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل  
 فكيف يتصور استعارة احدهما للآخر حتى يتحقق الاستعارة بتبعيتها في الفعل وفيه نظر لانا  
 لو سلمنا ان المصدر حقيقة في الماضي واحال والمستقبل لكن الظاهر ان الضرب الذي يفهم من

بأنه لا يجوز تشبيه المصدر بالمصدرين

ضرب الماضي حقيقة في الضرب الماضي دون المستقبل وبالعكس فالضرب الذي يفهم من  
 ضرب المستقبل مثلا حقيقة في المستقبل مجاز في الماضي فيتصور استعارة لفظ احدهما  
 لآخر كما يتصور التشبيه بينهما الا انه لا احتياج اليها بل يكفي التشبيه كما هو رأي الشارح  
 ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وقيد في الاكثر موجود في الفوائد الغياشية وانما قال يستدعي  
 في الاكثر لان العلامة نفسه قال في ذلك الكتاب الفعل قد يعبر عن الحدث كالفعل القيمة  
 وقد يعبر عن الزمان كنعم وبئس وعسى اذا انشأ بها حكم ولم يكن المراد بها الاخبار كنعم  
 الامير الجند فان لفظ هزم باق على زمانه الماضي وعلى الحدث الذي هو الهزيمة لكن تعرف في نسبتها  
 الى الامير لان جند الامير هو الهازم لا هو نفسه بل هو سبب لهزم جنده جند العدو بتقويته  
 فشبه سببية الامير الهزم بفاعلية جنده له واستعير هزم الذي وضع للنسبة الى جنده  
 للنسبة اليه وفيه انه من قبيل الاسناد المجازي دون اللغوي كما سيجي كنادي اصحاب  
 الجنة فان نادى تجري على حقيقة في الحدث والنسبة اليه لكن استعير في زمانه لان النداء  
 في يوم القيمة فبشرهم بعذاب اليم فانه استعير البشارة فيه لاندازه في الآخرين باق على  
 حقيقة امر بالتأمل من هنا كلام الشارح كما يصح تشبيه نسبة الهزم الى الامير بواسطة  
 انه سبب له نسبة الهزم الى الجند بواسطة انه فاعل له تفرقة من غير فارق يمكن ان يقال  
 انه يقال لا شك في ان نسبة الفعل الى الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل ويجري فيها الاستعارة  
 بناء على رأي العلامة الا انه اراد ان يبين جريان الاستعارة في الاجزاء الثلاثة لمفهوم الفعل  
 فاني ثلثة امثلة متغايرة بالذات لزيادة التوضيح ولم يلتفت عطف على قوله امر بالتأمل  
 وحاصله انه كان الاول ان يجعل وجه الامر بالتأمل بمنزما هو الحق من القولين لا ما جعله  
 وجهها له من خفاء القول والقولان مما قول السيد سند ان الاستعارة لا تجري في النسبة الداخلة



في مفهوم الفعل وقول العلامة ان الاستعارة جارية فيها كما في الحديث والزمان لا لما  
ذكره من ان مطلق النسبة لم يشتر بمفعول يصلح لان يجعل وجه شبهه اما الاول وهو ان يكون  
قول الشريف موضوع للنسبة الى الفاعل حقيقيا كان او مجازيا لعل العلامة لان ذلك  
ويقول هو اول المسئلة وقال الشارح في اطوله في بيان حقيقة الاول ان النسبة جزء  
معنى الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار الفعل عنه معناه بل يستعار  
عن معنى المصدر نفس المصدر ثم يشق الفعل منه ولا يمكن مثله في النسبة واما الثاني اي  
بطلان دليله قد ستره فلان نسبة الفعل انواعا حاصله انا لان لم ان متعلق معنى  
نسبة الافعال هو مطلق النسبة بل متعلقها انواع ذلك المطلق كالنسبة الى الفاعل مثلا  
فان لها احوالا مخصوصة يمكن ان يشبه بها نسبة الفعل الى الالة مثلا وتنزل منزلتها  
ويستعار لها لفظها فيقال قتلني السيف او السوط وكذلك في باقية الانواع فليذكر  
سره لا يدل على المدعى ونسبة الى المفعول هذه النسبة يجوز ان يكون مشبهة بالنسبة  
الى الفاعل كما في عيشة راضية وان تكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل كما في قوله سيل  
مفعول او للنسبة الى الزمان او غيره نحو صام نهاره ونسبة الى المكان الى غير ذلك من الزمان  
والنسب وهذه النسب لا يقع الا مشبهة تأمل وكل نوع منها اي من هذه الانواع يصح  
ان يشبه بها اي ان يقع مشبهة بها للاشياء باعتبارها اي بملاحظة تلك اللوازم بان  
يجعل تلك اللوازم وجه شبهه وهي اي النسبة الانشائية مشبهة بصفات تصلح لان  
يشبه النسبة الاجبارية بها في تلك الصفات بالمطابقة واللامطابقة فتصلح تلك  
النسبة لان تشبه النسبة الانشائية بها باعتبارها واحدا كما استعارة رحمه الله فانه  
شبه النسبة الانشائية في ارحمه بالنسبة الجبرية في رحمه الله في المطابقة واحصول فغير

عنها رحمه الله لاظهار احوالها في وقوعه للنسبة الاستقبالية الجبرية فانه شبه النسبة الاستقبالية  
الجبرية بالنسبة الانشائية في قوله لم فليتبوا مقعده في الوجوب والضرورة ثم استعمل النسبة  
الجبرية الاستقبالية قوله فليتبوا بما يعبر به عنه عند تفسير معاني الحروف والضمير في به عايد  
الى ما في عنه الى معنى الحرف من المعاني المطلقة وهذه المعاني المطلقة ليست معاني الحروف  
والا لما كانت حروف قابل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى بل انما هي متعلقة  
معاني الحروف ووجهها حتى لزمهم كون الحروف مجازات لاحقايق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت  
اي لها من المفاهيم الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وذلك مستبعد جدا ويلزمهم ايضا  
ان يكون الحروف اسما بالنظر الى الوضع وحرفا بالنظر الى الاستعمال تأمل وجعل تلك المطلقات  
تغيرات للجزيئات اي الآلات لملاحظة الجزيئات احضرت الجزيئات بتعقل  
هذه الآلات عند الوضع اي وضع الالفاظ للجزيئات ويلزم بتبعية الاستعارة في التعبير  
الاستعارة في معنى الحروف هذا بناء على ما ذهب اليه المصنف ان الاستعارة التبعية في الحروف  
تابعة للاستعارة في المتعلق والافال شارح ذهب في الرسالة الفارسية الا انه يكفي للاستعارة  
في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات فانه يحصل من التشبيه بين المتعلقات المشابهة بين  
المعاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة كافي لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار  
الاستعارة في المتعلقات استعملت على صيغة المجهول مع الثانيين مسندا الى قرأت وتأويل  
اللفظ او الجملة كذا في شرح المفتاح للسيد محمد مجازا مرسل عن ذلك باعتبار ان الدلالة  
لازمة للمنطق كما يجوز الاستعارة ايضا باعتبار انها مشبهة بالنطق في ايضاح المعنى وفي  
كون الدلالة لازمة للنطق نظر لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمهمل الا ان يكون ذلك  
النطق ساقط عن درجة الاعتبار او يقال الدلالة لازمة ولو عقلية يريد انه بين علاقة



المجاز يريد أن يبين وجه الامر بالفهم بالنظر الى ما في شرح التلخيص لان مثال المفتاح قد بين  
بحيث لم يبق فيه خفاء بين المصدرين فيكون المجاز المرسل فيها اصليا وفي الفعلين تبعيا وفيه  
بحث لانه نبه اه يريد انه لم لا يجوز ان يكون تبين العلاقة بين المصدرين للتبينة على كفاية  
وجود العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى الفعلين ولا يحتاج الى وجودها بين كل جزء وجزء  
فيل لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعارة وجعل كلها اصلية وفيه نظر قدم المفعول اى  
على الفاعل لانه من وضع المظهر موضع المضمير لكان الالتباس فوضعه موضع المضمير الموضع  
الاول بمعنى الاتيان والموضع الاول بمعنى المقام والداعي لهذا التأويل وقع لتوهم التكرار  
والمعنى اتى بالمظهر في مقام يقتضيه المضمير ووجه لتوهم التكرار في قوله فوضعه موضع  
الضمير فان المراد بالموضع والموضوع فيه معناهما اللغوي اى خط المظهر مكان المضمير بعينه  
لامقدمات ولا مؤخر او قوله لكان الالتباس اى لوجود خوف التباس المرجع بغيره على  
تقدير الاتيان بالمضمير فانه قد سبق ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة الاصلية والتبعية  
اجارئة في المشتقات وفي احروف واحتمال رجوعه الى كل واحد منها قائم في بادى الرأى  
فوضع المظهر مكان المضمير دفعا للالتباس لعدم تعذر الاتصال واتصال الضمير واجبه عند  
عدم تعذر الاتصال فاذا اتصل ضمير المفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما فيما نحن فيه  
وجب تقديم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول الموضوع موضع المضمير على الفاعل  
ما استخرجه الشارح يحتمل ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلام الشارح كيف لا وقد  
وضي بالمحافظ عليه ووضعه بانه نكتة جليلة قد وفقنا لاستخراجها ويحتمل ان يكون  
مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول في حيز المنع لا يرد نفسها الى المكنية آه  
وانما ارتكب هذا السامح اعتبارا للاصليين فيهما التبعية والمكنية واعراضا عن القرينتين

[illegible]

ولما كان المقصود منهما ولذلك الابهام قال لا يرد نقفها الى المكينة لوجه لانكار التبعية  
الآتري ان القوم قالوا واختار السكاكي رد التبعية اليها اي ونبتة فيما بعده حيث قال  
المص في العقد الثاني واختار السكاكي رد التبعية اليها اه لاعلى البطلان اي بطلان التبعية  
وحقيقة المكينة واعلم ان المناسب لا يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكار السكاكي للتبعية  
هنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكره في عقد الثاني المعقود لتحقيق المكينة وعلى  
تقدير ذكره هنا فالمناسب ان يستوفيه حتى لا يحتاج الى احواله على ما سيذكره والالتزام  
وكذا الحاجة الى الحاشية التي كتبها الشارح هنا لان المص نفسه سيصرح بمضمونها الا ان  
الشارح اذ بها هنا لدفع الاعتراض عن الوجه الذي اهرعه من تلقاء نفسه لترجيح المكينة  
عن التبعية وذلك الوجه هو عدم كون المكينة تابعة لاستعارة اخرى وتلك الحاشية  
هذه فيه بحث لان مدلول الاستعارة التبعية يكون تخيلا في اعتباره والتخييل عنده  
استعارة مبنية على التشبيه والاستعارة في الفعل لا يكون الاتبعية فما ذكره لا يكون  
مفنيا عما اعتبار التبعية الا ان هذا لا يضربنا لانه امر لزم السكاكي لاحالة سواء  
جعلنا وجه اختياره الرد الى المكينة ما ذكرناه او ما ذكره نفسه من تقيل الاقام والتقريب  
الى الضبط ح نحو جاء في سديري او عقلا نحو اينما الضراط المستقيم اي الدين الحق وهو  
ملاية السلام وهو امر متحقق عقلا ح متحقق متيقنة صوابه متحققا متيقنا ومحملة لها  
نحو قول الزهير ص القلب عن سلمى واقصر باطل وعري افراس الصبي ورواحه من اراد  
الاطلاع على هذين الاحتمالين في هذا البيت فليرجع الى التخييل وشرحه فان الاظفار  
استعملت في امر اي في صورة بقرنية تجملت اه واعلم ان قرنية الاستعارة التخييلية عند  
السكاكي الاستعارة المكينة كما ان قرنية المكينة التخييلية واحالة على ما سيأتي عطف على قوله



المضارع العائد الى الموصول والاضافة فيه من اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى بل يقترن  
 الاستعارة باعتبار القرينة بشئ يصير المشبه مستعاراً له بسببه وهو القرينة المقترنة بها  
 الاستعارة فعلى هذا القائل ان يقول كما ان القرينة ليست مما يلزم المستعار له بل يصير  
 المشبه مستعاراً له كذلك ليست القرينة مما يقترن بها الاستعارة بل يصير المشبه  
 مستعاراً له كذلك ليست القرينة مما يقترن بها الاستعارة بل يصير المشبه مستعاراً  
 استعارة فلا يصح قوله بل يقترن الاستعارة بما يصير مستعاراً له الا ان الشارح شبه على  
 ذلك في اجواب حيث قال في اجواب الاستعارة تحقق بالقرينة اه فالاولى ان يقال  
 بل قوله بل يقترن بما يصير اه لان تحقق الاستعارة والمستعار له موقوف على القرينة  
 فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف على تحقق الاستعارة والمستعار له ومنه بما سوى  
 القرينة لانها غير داخله في الملايم فلا بد من التقييد اى تقييد الملايم بما سوى القرينة المعينة  
 للمراد والقائل ان يقول الاستعارة تحقق بالقرينة المانعة كما اعترف به الشارح منادى كما  
 مر في تعريف المجاز فيكون الاثبات بالقرينة المعينة بعد تمامها فيكون الاستعارة المقترنة  
 بها مجردة فكيف يجوز التقييد بما سوى القرينة المعينة فتأمل فيه الاول في تقييده بالوصف  
 بالرمي للآه وليتم الاستعارة وكأنه انما قال الاول ولم يقل الصواب لان الاثبات  
 بالمثل للاستعارة قرينة حالته للمجاز ولان المناقشة في المثال ليست من ذاب  
 المحصلين نحو رايت اسد له ليد الاول اي ايضا تقييد بالوصف بنحو الرمي للملايم  
 ان الترشيح المجرد عن التجريد مشروط بانتفاء القرينة والترشيح مع القرينة من قبيل  
 اجمع بين الترشيح والتجريد وليتم الاستعارة على وزن علم ليس مقصود السارج بلبس  
 هذا المعنى بل مراده ما على وزن العنب لانه المناسب للمقام والموافق للبيت الاتي تامل



اشارة مجازاً لمفعول مطلق لا ثبات الاظفار اى اثباتا مجازياً اى المجاز عقلي لا لغوي لتخصيص  
 القرينة للمكنية لاحتياج لتحصيل القرينة الى ذلك بل ذلك يضعف القرينة ويحول قوتها  
 المراد من الاقتران بما يلزم الاوضح الاخصر والمراد بملايم المستعار له ما سوى القرينة بل الاوضح  
 الاخصر والمراد بالملايم ما سوى القرينة من غير تقييده بالمستعار له ليخرج ايضا قرينة  
 مكنية السلف فانها من ملايمات المستعار منه مع انه لا حاجة اليه لانه سببين المص ان  
 اعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة والا فالقرينة مما يلزم المستعار له  
 الصواب ان يقال والا فالقرينة من الملايمات من غير تقييده بالمستعار له لانه وان تم في  
 المصحة ومكنية السلكى لكن لا يتم في مكنية السلف لان قرينة مكنية السلف مما يلزم  
 المستعار منه بخلاف ما قلنا فانه يتم القرائن كلها فلقد احسن الشارح حيث قال المراد  
 من الاقتران بما يلزم حيث اطلق الملايم ولم يقيده بالمستعار له ولا بالمستعار منه فلا يوجد  
 استعارة مطلقة بل يكون المصحة ومكنية السلكى مجردة ابدأ بما معها للترشيح او غير  
 مجامعة لها واما مكنية السلف فابداً يكون مرشحة اما مجامعة للمجردة او غير مجامعة لها  
 وفي قوله فلا يوجد استعارة مطلق نظر اذا القرينة قد يكون حالية وح يوجد المطلقة اذا  
 لا ملايم فضلاً عن ملايم المستعار له تامل لا يقال حاصلة انه لا حاجة الى تخصيص الملايم بما  
 سوى القرينة لعدم دخولها في ملايم المستعار له ولا في ملايم المستعار منه لان الاستعارة  
 باعتبار القرينة لا تقترن بما يلزم المستعار له لان المشبه بعد ما لم يصير مستعاراً له فلم  
 يوجد المستعار له فكيف يقترن الاستعارة باعتبار القرينة وبسببها بما يلزم المستعار له  
 بل تقترن بما يصير مستعاراً له باقتران القرينة ما في قوله بما موصولة وضمير يصير راجع  
 الى المشبه المقدّر في نظم الكلام وقوله باقتران القرينة من قبيل وضع المظهر موضع

اشارة مجازاً لمفعول مطلق لا ثبات الاظفار اى اثباتا مجازياً اى المجاز عقلي لا لغوي لتخصيص القرينة للمكنية لاحتياج لتحصيل القرينة الى ذلك بل ذلك يضعف القرينة ويحول قوتها المراد من الاقتران بما يلزم الاوضح الاخصر والمراد بملايم المستعار له ما سوى القرينة بل الاوضح الاخصر والمراد بالملايم ما سوى القرينة من غير تقييده بالمستعار له ليخرج ايضا قرينة مكنية السلف فانها من ملايمات المستعار منه مع انه لا حاجة اليه لانه سببين المص ان اعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة والا فالقرينة مما يلزم المستعار له الصواب ان يقال والا فالقرينة من الملايمات من غير تقييده بالمستعار له لانه وان تم في المصحة ومكنية السلكى لكن لا يتم في مكنية السلف لان قرينة مكنية السلف مما يلزم المستعار منه بخلاف ما قلنا فانه يتم القرائن كلها فلقد احسن الشارح حيث قال المراد من الاقتران بما يلزم حيث اطلق الملايم ولم يقيده بالمستعار له ولا بالمستعار منه فلا يوجد استعارة مطلقة بل يكون المصحة ومكنية السلكى مجردة ابدأ بما معها للترشيح او غير مجامعة لها واما مكنية السلف فابداً يكون مرشحة اما مجامعة للمجردة او غير مجامعة لها وفي قوله فلا يوجد استعارة مطلق نظر اذا القرينة قد يكون حالية وح يوجد المطلقة اذا لا ملايم فضلاً عن ملايم المستعار له تامل لا يقال حاصلة انه لا حاجة الى تخصيص الملايم بما سوى القرينة لعدم دخولها في ملايم المستعار له ولا في ملايم المستعار منه لان الاستعارة باعتبار القرينة لا تقترن بما يلزم المستعار له لان المشبه بعد ما لم يصير مستعاراً له فلم يوجد المستعار له فكيف يقترن الاستعارة باعتبار القرينة وبسببها بما يلزم المستعار له بل تقترن بما يصير مستعاراً له باقتران القرينة ما في قوله بما موصولة وضمير يصير راجع الى المشبه المقدّر في نظم الكلام وقوله باقتران القرينة من قبيل وضع المظهر موضع

اشارة الى ان المجاز جعل ما موصولة ايضا فلا بد ان هذا المعنى لا يجعل ما موصولة غير آتية

اشارة الى ان المجاز جعل ما موصولة ايضا فلا بد ان هذا المعنى لا يجعل ما موصولة غير آتية



فما مل امر باناسل لانه وان سلم حروجه من كونه بهذا المعنى ملايا للمشبه فلم يدخل في ملايا  
المشبه به بل مشترك بينهما فكيف يكون ترشيحا الا ان يقال ان القوت اخضر بالمشبه  
لتجريد عن بعض مبالغة في الاستعارة صوابه في التشبيه بدل الاستعارة يرشدك  
الى ذلك قول المصن فيما بعد في وجه البغية الترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في  
التشبيه الا ان يحمل في قوله في الاستعارة على معنى السببية اي عن مبالغة في التشبيه  
حاصل سبب الاستعارة شاك السلاح فيه انه قرينة فان الملام الذي يصير الاستعارة  
به مجردة انما يكون بعد القرينة فبذلك الاستعارة مطلقة لا مجردة الا ان يقال انه بنى الامر  
على القرينة الحالية فان التمثيل للاستعارة قرينة حالية للتمثيل له بل في المصراع  
الثاني مبالغة جعله ذا لبد فكانه اسودا اذ لا يكون لاسد الابد وحصر اللبد فيه  
بقرينة تقديم الظرف والمبالغة في نفى الضعف فان المبالغة في لم تقم راجعة الى النفي  
ولا يجعل النفي دخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد قال في الاطول  
والمقذف تجريد ان فسر بمن اوقع في الوقايح كثيرا واما فسر بمن كثر لحمه في كانه  
قذف ورمى باللحم فهل هو ترشيح والنسب بالاسد ولا يبعد ان يكون كذلك انتهى  
فالتقسيم اجباري هذا تفريع على الاجتماع والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد  
عن من جمعها لاشتماله على المبالغة في التشبيه وذلك لان في الاستعارة مبالغة  
في التشبيه فترشيحها وترتيبها بما يلائم المستعار منه تحقيق وتقوية لتلك المبالغة  
الا السبب فان الترشيح سبب البلاغة او المبالغة والا فالابلاغ من البلاغة هو الكلام  
الحصر بالاضافة الى الترشيح والا فالابلاغة يكون صفة للمكمل ايضا والمبالغة

تحقيق

التكلم بناء على قياس افعال التفضيل ان يكون للفاعل والآ  
بطل الحصر في التكلم لان اسم التفضيل قد يحى للفعول نحو اليواشر  
واعرف لكن على سبيل الندرة الا انه يرد عليه ان بناء اسم  
التفضيل من المراد على الثاوي غير جائز وقد اشرنا الى وجهه  
وهو قوله فيما مر لتجريد ها عن بعض مبالغة في الاستعارة  
لتساوقهما بتعارضهما فيه انهما تعارضان عند تساوي  
الملايين في المكنية والكنية فاحكم بان جميع التجريد والترشيح  
في قرينة الاطلاق على الاطلاق ليس بصحيح واللام يوجد استعارة  
مطلقة قدم الكلام على هذه الشرطية زيادة التجريد والترشيح  
يكفي لما هو بصدد ذكر زيادة الترشيح وحذف التجريد و  
ليس كذلك مطلقا اي بالاتفاق والمستعار منه في المكنية المشبه  
على ما ذهب السكاكي فقرينة المكنية عنده من ملامح المستعار  
فيكون التخييلية عنده على تقدير عدم الاشتراط مجريدا لا ترشيحا  
فالصواب ان يقال فلا تعد قرينة المصراحة ولا قرينة مكنية  
السكاكي تجريدا ولا قرينة مكنية السلف ترشيحا الا ان يقال  
انه لم يلتفت الى مذهب السكاكي الا ترى انه سير في العقد  
الثاني نعم يكون كذلك على مذهب المختار وهو مذهب السلف



وسمهم صاحب الكشاف واما الخطيب فلم يكن المكنية والتخييلية  
بين المجاز عنده فلم يوجد مستعار منه ولا مستعار له وعند  
فلم يوجد الترشيح عنده بمعنى ذكر مالايم المستعار منه نعم ترشيح  
المكنية عنده ذكر مالايم المشبهة به الترشيح يجوز ان يكون باقيا  
اه قد ذكر الشارح انفا ان الترشيح ذكر مالايم المستعار منه  
وههنا جعله عبارة عن اللفظ الدال على المالايم بناء على انه  
مشارك بينهما او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر للتعبير عن  
عن الشيء وهو المستعار له بلفظ الاستعارة اي بلفظ  
هو الاستعارة فالإضافة بيانية ومزينة للاستعارة  
في انه تحقيق للمبالغة في التشبيه مع رديعة اي مع تابع  
المشبه وخاصة ويجوز ان يكون مستعارا اه فيه تعسف  
وارتكاب اعتبارات لا يحتاج اليها كما مر على انه ينكسر  
به قوة الترشيح كما ينبغي مع انه لقائل ان يقول جواز  
بقاء الترشيح على حقيقة يستلزم عدم وجود قرينة مانعة  
عن ارادة الحقيقة فكيف يجوز ان يكون الترشيح مجازا  
في مالايم المستعار له تأمل بما يلايم المستعار له الحقيقي  
دون الوهم ولا يخفى ان هذا لا يختص فلو قال ويجوز

ان يكون مجازا فيما يلايم المستعار له كما ان اولي املاي  
الذكر اري مالايم المستعار له وانما يحتمل مثل ذلك في التجريد  
وفيه بحث قوي ظ فحينئذ نقل عنه في الحاشية اي حين  
التعبير عن مالايم احدهما بلفظ مالايم الاخر يجمع التجريد  
والترشيح اما التجريد فبالنظر الى المعنى المجازي واما الترشيح  
فبالنظر الى اللفظ الذي هو موضوع لمالايم المستعار منه هذا  
في الترشيح واما في التجريد فالامر بالعكس بل الوجوه بناء  
على جواز كون الترشيح مجازا من سلا عن المالايم المذكور او  
عن القدر المشترك حيث استعير الجبل للعهد بقرينة  
إضافة الجبل اليه تعالى او مجازا من سلا وهو ثالث الوجوه  
بعلاقة الاطلاق والبعد بان اطلقا الاعتصام الذي  
هو التمسك والثوق الذي هو قد مشترك بين  
الملايين **الملاح** ثم اريد من ذلك المطلق المقيد الذي  
هو الوثوق بالعهد فيكون مجازا من سلا عما يلايم المشبه  
تبيين ولعله انما احتاج الى المرتبة لاجل ارسال المجاز  
لان العلاقة بين الملايين الماهي بالمشابهة وهي  
مانعة من المجاز المرسل ولا يذهب عليك ان في



كون الاعتصام مستعار للوثوق بالعهد او مجازا  
 من سلا من الوثوق بعهد نظرا لا يلزم التكرار لان  
 الجدل مستعمل في العهد فيكون المعنى نقوا بالعهد بعهد  
 الله فينبغي ابقاء الاعتصام على حقيقته او حمله على  
 المجاز والمستعمل في مطلق



الوثوق

الوثوق بعلاقة الاطلاق كما اشار اليه بقوله او في الوثوق اي المطلق الذي هو مشترك  
 بين المشبه والمشببه فيكون مجازا مرسل بمرتبة بعلاقة الاطلاق في القدر المشترك واورايع  
 الوجوه واجواب عن النظر محل الكلام على صفة التجريد بعيد لانه يؤدي الى اعتبار شي و  
 عدم اعتباره في حالة واحدة وح اي حين كون الاعتصام غير باق على معناه فتأمل مخرج  
 على حقيقة الحال وعلى انه قد لزم من ذلك جواز كون الترشيع للمجاز المرسل وذلك لانه الترشيع  
 اذا كان مجازا مرسل والحال ان الاستعارة ترشيع الترشيع للمجاز المرسل ولا يخفى ان  
 الترشيع المعروف بذكر الملازم المشبه به بعيد شموله حاصل انه ينبغي بقاء الترشيع على حقيقة  
 لانه اذا كان مجازا مرسل المستعار له فهو بالتجريد اشبه والصق وكأنه اخذه اي اخذ  
 الشمول عن التقناز في المستنبط لذلك عن كلام الكشاف وبين المص هذه الفريدة على ذلك  
 الشمول فما ذكره بدل من قوله من كلام صاحب الكشاف في كونها مانعة عن ارادة الموضوع له  
 فخرج عنه الكناية المركبة على مجموع واعتصموا بحمل الله لا على الجمل فقط والمراد به المركب  
 الذي يكون تجوزه باعتبار الاستعارة في بعض اجزائه نحو جاء في اسديري على الاحتمالين وهو  
 كون الترشيع باقيا على حقيقة وكونه غير باق عليها ليس في معرفة الفن كالمستعبر عن الفن  
 بل صار ما كان للفن وذا ملكة فيه وكذا يصدق على مجموع قولها في رحمة الله اي في الجنة  
 التي تخلق فيها الرحمة والمراد به المركب الذي يكون تجوزه باعتبار الجملة المجاز المرسل في بعض  
 مفرداته فلا تكرر في المثالين او نقول ان المثالين لان الاول منهما مركب تام والثاني  
 مركب ناقص ولا يشمل ما تجوز في احد الفاظه مع ان التعريف يشمل فلا يكون مانعا ولقائل  
 الايدفعه بملاحظة قيد ايجابية في التعريف هو المركب المستعمل في غير ما وضع له اي من  
 حيث هو مركب والشرطية خبر لقوله المجاز المركب على قياس المجاز المفرد وهو



مع الشرطية خبر لقوله الفريدة السادسة لا حاجة الى العايد كما في ضمير الشأن وقيل خبر المبتدأ  
قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو لبيان تعريف المجاز المركب انه  
يسمى باسم آخر ولعله المجاز المرسل بل يكاد يوهى انه يسمى تمثيلية فيه انه في غاية البعد مع انه  
لا يسمى باسم فالاول ان يقال ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى باسم اصلا بل مما قام  
القوم اي هذا القسم في المجاز المركب مما قامت على القوم ولم يتعرضوا له فكلما بل المترقي من  
انتفاء التسمية الانتفاء المسمى واعتراض عليهم الشارح هذا الاعتراض مرتبط بقوله مما قامت  
القوم فانه يفهم منه ان القوم حصروا المجاز المركب في التمثيلية بان المجازات المركبة كثيرة  
لا تنحصر في التمثيلية كالاخبار المستعملة في الانشائيات وبالعكس والاخبار المستعملة في لوازم  
فوائد البحر ونحن نقول في جواب اعتراض المحقق التفاتنا الى القوم ولقائل ان يقول هذا  
اجواب مناف لما مر انقائه ان المحاصل المجاز المركب يختص بالتمثيلية والبحر المستعمل في الانشاء  
وبالعكس والبحر المستعمل في لازم فائدة البحر ويمكن ان يجاب عنه بانه مبنى الكلام هناك على ما  
اختاره المصنف لتفاننا في واما هنا فقد بنى الكلام على ما بدله من الاسترخاء حصروا القوم المجاز  
المركب في الاستعارة التمثيلية فان التجوز فيها اي في المركبات التي هي غير التمثيلية سار لها  
وعارض لها فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز الساري الى المركب والعارض له بسبب التجوز في اجزائه  
والنقوا اي اخرجوا عن بيان التجوز الساري الى المركب ببيان انه اي بسبب انهم يتفانوا  
التجوز الذاتي في مفردة وهيئة المركب البحر عطف على اسم في قوله فان التجوز فيها  
بتبعية ذلك التجوز الذي وقع في اجزاء الصور واما حاصل ان التجوز فيها التمثيلية من المركبات  
بالعرض والتجوز بالاصالة انما هو في اجزائها الداخلة في المجاز المفرد فلا يعد اللفظ مجازا مركبا  
للتجوز في جزئه والا لكان مثل جاءني اسدي مركبا ولم يقل به احد في شيء من الاسماء

اي القسمين المجاز المفرد والمركب بناء على جواز اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاما ان تجوز  
الكلمة المأخوذة في تعريف المجاز المفرد بان يجعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واما ان  
يتركب بيانها بالمقايضة على المجاز المفرد فان الهيئة التركيبية المستعملة في غير ما  
وضعت له لعلها وقرينة مجاز كالكلمة ما ذكرت من المركبات التي سرت التجوز اليها  
في التجوز في اجزائها كلها او بعضها مادية او صورية كجاءني اسد واعتصموا بجبل الله و  
رحمة الله والبحر المستعمل في الانشاء وبالعكس ولا تجوز في شيء من اجزائه ولو كان  
في اجزائه تجوز فليس تجوز المجموع من جهة تجوز الاجزاء وهو كقولك تقدم رجلا وتوخر  
احد مع انه ليس استعارة تمثيلية فليس جوابك حاسما لمادة الشبهة لعله اي  
لعل مثل حفظت التورية وحاصله ان مثال حفظت التورية لم يستعمل في لوازم  
معانيها مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بل ايقن اللازم على سبيل الكناية التعريفية  
وفيه بحث لان ظاهر كلام القوم انها مستعملة في اللازم على سبيل المجاز دون الكناية  
لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وهو علم المخاطب بالحكم لكن من عرض الكلام  
اي في جانبه وناحيته واذا قيل في عرض فلان يكون معناه في التعريض به يقال  
نظرت اليه من عرض بالضم اي جانبه وناحيته ولا يصير اللفظ به مجازا ولا يكون باقيا  
على حقيقة فتعين ان يكون كناية يؤيد ذلك جعله من قبيل المسلم من سلم المسلمون  
بيده اه فانه كناية وقد مر انفا ما فيه فتذكر من كونها حقيقة اي كلها او مجازا  
كلا او بعضا فالقسم المختلف داخل في القسم الاخير بدليل قوله واما الثاني  
لاحداث هيئة مانعة من خلوص الحق فيها اي عن نفوذ الحق في القلوب فانه شبه  
احداث الله في نفوسهم هيئة تترتب على استجاب الكفر والمعاصي واستقبال





الايمان والطاعات بسبب اعراضهم عن النظر الصحيح بالجنم على الاواني في انهما  
مانعان فان هذه الهيئة مانعة عن نفوذ الحق في قلوبهم كما ان الختم على الاواني مانعة  
عن التصرف فيها ثم استعير الختم لتلك الهيئة ثم اشتق منه ختم فيكون استعارة تبعية  
وهي مجاز في المفرد بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها اي على خلقها  
عدمية الانتفاع بالايات محقة او مقدرة اي سواء كانت القلوب محقة كقلوب  
البهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن التفتن او مقدرة ثم استعير الجملة الدالة على التشبيه  
للمشبه كما في قولهم اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرا فكانه ليس هناك من المحاطب  
تقدم وتأخر الرجل فكذا ليس من الله تعالى منع عن قبول الحق غاية الامر ان الختم من هنا مجاز  
كذا في حاشية الكشاف للمحقق التفتنا زاني وفي تلك الحاشية شبهت حال قلوبهم  
بحال قلوب محقة او مقدرة ختم الله عليها بتقديم محقة مقدرة على قوله ختم الله عليها  
وهو احسن مما في هذه الحاشية لا احتمال الادلة لها وهذه الاحتمال من قبيل احتمال الوقوف  
على الموقوف عليه وخص التمثيل بها حق العبارة وخص النسبة الى التمثيل او خص  
التمثيلية بها لان فضل التشبيه اي شرفه في نظر البليغ كذا اي كعدمه مبتذل يشارك  
فيه العوام والخواص وهذه الاستعارة المبنية على تشبيه المركب بالمركب ماثرة في  
البلاغة تشبيه البلاغة في النفس المثار الغبار بالميدان استعارة مكينة واثبات  
الفرسان لها تخيلية وذكر المثار ترشيح للمكينة او للتخييلية واحكم على تلك  
الاستعارة بانها ماثرة في البلاغة مجاز عن انها ماثرة في البلاغة على انها تشبيه  
المركب بالمركب المبنى عليه تلك الاستعارة ايضا ماثرة في ان يحمل الاستعارة  
اه مفعول به لقوله يرتضي بان يحمل اه ان امكن اي حمل الاستعارة في المركب

على الاستعارة المتعددة ويجعل عليه اي على المركب اي على الاستعارة في المركب ما يمكن  
الى كلام عبد الايجاز منه فضلا عما يجوز ان يكون الاستعارة المكينة ايضا مركبة والتي  
يدور في الخلد انه بل يسمى المكينة المركبة استعارة تمثيلية او لا وفيه تردد وعلى تقدير  
عدم التسمية يتخلل حصر القوم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ولا مانع من ذلك  
عقلا من قبيل عطف العلة على المعلول فمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ  
من النار اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه جملة شرطية  
دخل عليها همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في اولها للعطف  
على محذوف دل عليه الكلام تقديره انت ما لك امرهم فمن حق عليه كلمة العذاب  
فانت تنقذه كررت الهمزة في اجزا التاكيد لانكار ووضع من في النار موضع الضمير  
لذلك والدلالة على من حكم عليه بالعذاب فهو كالمواقع فيه لا امتناع الخلف فيه  
وان اجتهدا النبي عم في دعائهم الى الايمان سعي في انقاذهم من النار نزل ما دل  
عليه قوله تعالى فمن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة  
دخولهم النار في الاخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب حتى يرتب عليه  
تنزيل بذل النبي هم في دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من  
ملايمات دخولهم النار فصارت قرينة على الاول وقرينة الاستعارة بالكناية الحقيقية  
كأنه نقض العهد على ما هو مذهب صاحب الكشاف واما يذهب اليه من انه يريد  
ان النار مجاز عن الكفر المفضي اليها والانقاذ الترشيع لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء  
الى الايمان والطاعة وهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا هذا ذكره التفتنا زاني  
في حاشية الكشاف في هذا المقام حتى عادت اي صارت ربما يكون التشبيه

الانقاذ خلاصا من النار



اي وجه الشبه فيهما اذ هما ظاهران والمعنى كثير اما يكون وجه الشبه بين كل جزئين من اجزاء  
الطرفين ظاهرا لكن لا يلتفت اليه اذ لا فضل لتشبيه المفرد بالمفرد ولا للاستعارة المبنية على  
كلمات بل يلتفت اليه تشبيه المركب بالمركب في الهيئة المنتزعة اذ الفضل له والاستعارة  
المبنية عليه وفي كون المثال المذكور وهو انبت الربيع البقل كذلك اي استعارة تمثيلية  
بالمعنى المذكور بحث لان الظاهر انه من المجاز العقلي دون اللغوي فضلا عما ان يكون مجاز لغوي  
مركبا وان سلم انه مجاز لغوي فلا غم انه مجاز مركب لم لا يجوز ان يكون مفردا كما ذهب اليه  
العلامة عضد الملة والدين في هزم الامير بجند مضاهاته اياه في التلبس اي في كونها من ملابس  
الفعل ومعمولاته لم يكن يجوز ان في اللفظ بل يجوز انما هو في الاسناد لكن الثاني باطل لانهم لم يردوا  
به ما هو المشهور من المجاز العقلي بدليل ما مر من انه لم يقل به احد وان لم يكن بعيدا عما اعتبر  
فالمقدم مثله فتعين الشق الثاني ولقائل ان يقول مناقشة المص مبنية على احتياض هذا  
الشق بدليل قوله وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي وح ينفع بحث  
الشارح عنه فقامل اما لو قصد تشبيه التلبس الذي لا يخفى ان حمل تشبيه التلبس الغير  
الفاعل بالتلبس الفاعلي على هذا المعنى في غاية البعد كون القول المذكور مستعلا في التلبس  
الغير الفاعلية اذ تشبيهه بذلك القول في مجرد انها من الاستعارة المركبة التمثيلية وما  
يؤيد ما ذكرنا من الجواب توجيه للمركب المذكور وهو انبت الربيع البقل غير ما هو المشهور  
وهو انه من باب الاسناد المجازي وفيه انه لا يلزم ان يكون غير ما هو المشهور الاستعارة  
البتعية في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون مجازا مفردا كما ذهب اليه عضد الملة  
والدين في نحو هزم الامير بجند صرح بذلك الشارح في رسالة الفارسية واي ضرورة  
تدعونا الى الحمل على الاستعارة التمثيلية مع بعدها عن العبارة وعدم معقوليتها في ثوابت

الربيع البقل لان المعقول المقبول فيه انما هو المجاز العقلي كما هو المشهور او اللغوي المفرد  
الذي في النسبة كما هو غير المشهور ولا محصل له لان المتردد لا يقدم رجلا الى قدمه و  
تأخر رجلا اخرى الى خلفه فوجه التفاتنا في شرح المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة  
والمعنى تقدم خطوة قدامك فاورد عليه ان تأخر الخطوة الى موضع ابتداء منه  
الخطوة الاولى قدامك لا الى خلف المتردد وفيه ان المراد بالخلف الخلف الذي  
حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الاولى  
وبعد يرد عليه ان المشهور في التردد تقدم الرجل وتأخرها لا تقدم الخطوة وتأخرها  
وتابع السيد في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها  
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت معايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر  
ما ذكره الشارح من ان اخرى صفة تارة هكذا حقق المثال لا كما حققه التفاتنا في  
السيد فان تحقيق الشارح اوفى واجلي من تحقيقهما وقد خلا عن الايمان اليه اي الى  
ان الاستعارة المركبة التمثيلية بتعية والى ان المتبوع اي شئ ولا تجده في صدر  
بعد الصدر يحتمل ان يكون المعنى ولا تجده في شئ من الصدور وح كان المناسب  
في الصدر الثاني التنكير ويحتمل ان يكون المعنى ولا تجده في صدر بعد الرجوع الى كتب  
القوم فانه لو اختلف في صدر احد من القوم لوجد في كتبهم فان الصدر على وزن  
فرس بمعنى الرجوع والحمل على ان معناه ولا تجده في صدر بعد صدري على ان يكون  
اللام عوضا عن المضاف اليه بعيد الظاهر كلمات القوم فيه ان الاضافة في كلمة  
القوم لا استعارة فيكون متعدد المعنى وان كان مفردا لفظا ولا يبعد ان يقال ان  
اتفقت كناية عن الحدث ويقرب منه التوجيه الاول للشارح وما ينبغي ان يعلم





الكلمة هنا بمعنى الكلمة الشهادة حتى تجاوزت اى الكلمات من التعدد الى الاتحاد فلا يضر وجوه  
الكلمة في فاعليتها المجازية فان وجوب التعدد انما هو في فاعل الاتفاق الحقيقي وهو  
المجازى سوى المشبه فان قلت قد تقرر في بحث التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة  
قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد تقرر ان المراد به غير الاستعارة بالكناية  
والشرط المذكور اى القدر المذكور من الشرط فانه بعض الشرط لان قوله ودل عليه اه  
تتمه الشرط زيد في جواب من قال اه فيه انه خرج ببيان المراد بالمشبه تأمل فخرج  
بقوله ودل عليه اه فانه دل على التشبيه في ذلك القول بالسؤال لا بخصوص المشبه به  
لا يشمل اى الشرط المذكور مع ما عطف عليه اذا اريد بالنقض ابطال العهد واما اذا اريد  
به المعنى الحقيقي وهو تفرق طافات الجبل بعضها عن بعض فالشمول ظاهر الا ان يكلف  
ويحمل ما يخص المشبه به على معنى اعم منه ان يكون خاصه لفظا ومعنى اولفظا فقط وقد مر  
مثل هذا التكلف فتذكر وفي شمول البيان اه الاول وفي شمول الشرط المذكور فليس الدلالة  
بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرر الاتحاد فيه انه لا يحل عم الدلالة على التشبيه  
كيف وهو قرينة الاستعارة وقد اشار الى هذا الجواب بقوله والا ولى حيث لم يقل  
فالصواب وكذا قوله لا على التشبيه ممنوع بهذا السند المذكور انفا وحاصل المنع ان لا يستقيم  
قول المص اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر الى قوله كان هناك استعارة بالكناية  
بل يكون هناك استعارة بالكناية على مذهب الخطيب فقط بحيث لا يقصد اى الاتحاد  
بالدعوى بل المقصود بالدعوى انما هو تقرر الاتحاد ويجعل الاتحاد مسلم الثبوت ويعبر عنه  
اى عن المشبه به باسم المشبه ببناء على انهما اذا اتحدا يكون اسم المشبه اسما للمشبه به  
حتى كأنه صارت النية والبيع اسمين مترادفين فلا ولى ان يقال اه يكاد عليه

قرو على الاول فالاول ان يقال اتفقت كلمة القوم على ان في نحو اظفار المنيمة نسبت بظلال  
استعارة بالكناية كما هو احد معاني الاضطراب لم يقل احد معني الاضطراب بصيغة التثنية  
ام لان المراد بالجميع ما فوق الواحد واما لان الاضطراب معنى ثالثا وهو التحرك ولم يتعرض له  
لانفيا ولا اثباتا لانه غير مناسب هنا لعدم اختلاف قول السلف ولعدم ملائمة للاتفاق  
بل للملابم له انما هو الاختلاف المقابل له حتى يتعين قوله والنقض لها في ثلث فرايدها و ان  
فلما قل ان يقول لم تعرض لخاصة ثلث فرائد لا في اقل منها ولا في اكثر عليها والا اى وان لم  
يقول بكونه مستحدا متولدا فلا صحة له لانا لم نجد القيد بل هذا المعنى في اللغة اى لم نجد استعمال  
التذييل بالياء في اللغة على تفخيم معنى يجعل بل جاء في الصحاح والقاموس التذييل طويل  
الذي يقال رداء مزيل مكعظم طويل الذي ام لا صوابه اول لان ام المتصلة لا تستعمل مع  
البل يريد به من تقديم السكاكى من علماء البيان بدليل انه جعل مذهبه عدلا لمذهبههم لانهم  
اباء التعليم فثبته اهل العلم الماضية بالاباء في النفع واستعمل اسم المشبه به في المشبه فيكون  
استعارة مفرقة و اضافته الاباء الى التعليم من قبيل اضافته المسبب الى السبب والمعنى  
لانهم اباء المتعلمين بسبب التعليم الى ان المستعار الاول الى ان الاستعارة بالكناية لانها  
الاسم المستفاد عليها لا المستعار اذ لا مستعار عند الخطيب في الاستعارة بالكناية من  
غير تقدير اى لذلك اللفظ المستعار وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام جواب  
سؤال مقدر كان سائلا سئل وقال كيف لا يكون مقدر ان نظمته وذكر اللازم قرينة دالة  
على تقديره فيه فاجاب بان ذكر اللازم قرينة على قصده كمن من عرض الكلام لانه حاق في ذلك الكلام  
الكلام حتى يكون مقدر ان نظمته مبني على جعل التشبيه تفسيرا لقوله وهكذا اه وكلف  
ان لا تجاوز اللغة اى من اللغة الى الاصطلاح في وجه التسمية يعني ان كون الكناية بمعنى



اللغة فقط كاف في وجه التسمية ولا حاجة فيه الى كونها بمعنى الاصطلاح ويحتمل ان يكون  
المعنى وكنت ان لا تجاوز من اللغة الى الاصطلاح وتكتفي في الاستعارة بالمعنى اللغوي كما  
اكتفي في الكناية بالمعنى اللغوي فلا حاجة في شئ منها الى الحمل على المعنى الاصطلاحي فافهم  
ولعل الامر بالغم ليذهب الذين الى الاحتمال الثاني فان فيه دقة لان كلاما هو لفظ  
المشبه المستعمل في المشبه فيه ان الاستعارة التخييلية عند من ليست كذلك بل مجاز عقلي  
عندهم لا لغوي فان قلت مراد الشارح ان الاستعارة التي هي قسم من المجازي اللغوي  
يكون على مذهبهم مبهم اقرب الى الضبط قلنا على مذهب الخطيب يكون ايضا كذلك  
فلا اختصاص لهذه القرينة بمذهب السلف الا ان يقال انه لم يعتد بمذهب الخطيب  
ولو احتمل اي ولو كان الذي يذهب اليه غيره محتملا الا انا نحكم بالظاهر والظاهر انه لم يذهب  
الى غير هذا القول تنوير لسانه اي اشاعة واظهار له فانه بهذا الوصف اشهر منه  
بعلمه او وصف آخر له انه مختار الجمهور اه وما حصل ان تركت التفريع يكاد ان يكون  
اول اذ فيه الاشارة الى كثير جهات الاحتمال تأمل وكثير من الكلام السكاكي ميل منه  
لوجه ادخال المص لفظ ظاهر في قوله يشعر ظاهر كلام السكاكي اه الى ان مذهبه هذا  
اي مذهب السلف ان عبارة اظهر اي مما ذهب اليه التقنازان من ان مذهبه  
فيها مذهب السلف باذعاء انه عينه حال من المشبه به اي ملتبس باذعاء ان  
المشبه عين المشبه به والمعنى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي ولو قال  
في المشبه به الادعائي لكان اخضر ووضح غير ظاهرة ولو بالمعنى اللغوي بل الظاهر انها  
مصرحة ولا كناية هناك لا بالمعنى اللغوي ولا بالمعنى الاصطلاحي وانما قال غير ظاهرة  
ولم يقل لا وجه لتسميتها استعارة بالكناية او ممكنة لانه يمكن تصحيح تسميتها كناية

او ممكنة بانه اذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعائي فكان في الاستعارة كناية  
اي خفاء بالنسبة الى المصحة تأمل وان سلم ظهور وجه كونها استعارة فيقال ان  
كونها استعارة ممنوع لما سياتي عن قريب ولما ارتكب المص الشرح في رد التبعية  
الى الملكية بتعال القوم اشار الى وجه الشرح بقوله يجعل قرينتها اي يجعل ما هو قرينة  
التبعية عند القوم ونحن دفعنا ما في رسالتنا حيث قال فيها السكاكي ان يقول انما  
ارتب بالمنية الموت الموصوف بالا تحاد مع السبع ولا شك انه يحل ان يكون مستعملا  
في غير معناه الظاهر وانه ليكون عطف على اللفظ المشبه اه الاظهر انه بالنسبة  
لانه لو رفع لاي علم ان الاستعارة في الفعل لا يكون الانبعية عند السكاكي قطع مع ان المراد  
به ذلك ليتم به الالتزام عليه مما لم يذب اي لم يدفع الى الان بانهم لو قبلوا الاعتبار  
في التبعية اي يجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة الملكية  
واستغنوا عن اعتبار ما اه فيه ان القوم لا يستغنون عن اعتبار التبعية بردها  
الى الملكية لان التبعية التي قرينتها حالية لا يمكن ردها الى الملكية ولا يشعر كلامه اي  
كلام السكاكي بانه اي السكاكي يرد ما مع قرينتها الى الاستعارة اه ليكون حقيقة  
الجديرة باسم الاستعارة يشعر كلام السكاكي في الكناية لانه يحل ان يكون مجاز لغوي  
لا مجازا في الاثبات فيكون موافقة لبيان الاستعارة في كونها مجازا لغويا بخلاف  
ما اذا كان مجازا في الاثبات فانها وان كانت حقيقة باسم الاستعارة لكن لا  
في الغاية فلهذا السكاكي ان يعدل عن القول به اي يجعل الاستعارة التخييلية للصورة  
الواقعية الى قول السلف في التخييلية لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اي في الرد  
الكثير النفع في كونها حقيقة باسم الاستعارة في الغاية وهو تقليل الاسم والتقريب





الاحتياط وفيه ايضا انه لا يستغنى عن اعتبار التبعية بالعدول عن تجليلية الى تجليلية  
القوم لما مر انما تامل ولا يخفى ان المناسب هذا ابتداء كلام واسارة الى ان الرد  
قد ذكره المص في غير موضعه ان تذكر ذلك الحديث عنده اى عند السكاكي فانه مبنى  
الرد عليه اى على تحقيق معنى التجليلية عنده كما كان مبنى الرد على تحقيق معنى المكينة  
عنده ايضا وليس المعنى ان مبنى الرد على تحقيق معنى التجليلية عنده فقط واحاصل ان  
مبنى الرد على تحقيقها فالمناسب ذكره بعد تحقيقها ويمكن ان يجاب عنه بان المكينة  
اصل والتجليلية فرع لانها قرينتها فاختار السكاكي ذكر حديث الفرع الرد على عقيب ذكر الاصل  
ولرعاية تلك الاصلية ارتكب الساج وقال السكاكي ردة التبعية الى المكينة مع ان  
المردودة اليها انما هي قرينة التبعية والتبعية مردودة الى قرينتها التشبيهية المضمرة  
النفوس هذا تعريف بالاعم بل لا يبعد ان يقال انه تعريف بالمباين اذ لا يصدق على  
شي من افراد المعرف لان المتبادر من اضمار التشبيه ان يكون ارتكازها كلها مضمرة  
فالصواب ان يقال انها التشبيهية المضمرة في النفس المتروكة اذ كانت سوى التشبيه  
ودل عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه وكانه لشهرته تامل فيه وح لا وجهيتها  
استعارة يمكن ان يقال وجه تسميتها استعارة انه يشبه الاستعارة في ادعاء دخول  
المشبه في جنس المشبه به او استعير للدلالة على ذلك التشبيه اثبات لازم المشبه  
للمشبه وما حقه تلك الدلالة انما هو اداة التشبيه وكانه انما انت الضمير في قوله  
لتسميتها باعتبار انه استعارة وكذا الحال في ضمير كونها غير خفي لانه لم يصرح بالتشبيه  
بل اشير اليه بذكر لازم المشبه به والاستعارة ابلغ هو من البلاغة اى الكلام الذي فيه  
الاستعارة ابلغ من الذي فيه التشبيه لان المفرد لا يوصف بالبلاغة وجعل من البلاغة

يلزم منه شذوذاً ان احدهما بناء اسم التفصيل من المزيد فيه وثانيهما كونه بمعنى المفعول  
ون الفاعل مع ان القياس ان يكون للفاعل والاولى ان يقال وهو ابلغ لان المقام  
مقام المضمرة والمظهر الا ان يقال عدل من المضمرة الى المظهر لزيادة التحكم في ذهن الساج  
للعدول عما حققه القوم لم يقل للعدول عنها مع ان الساج يقضيه اشارة الى ان  
عدوله يخالف للدليل العقلي والنقلى والقوم عبارة عن السلف والسكاكي ارجوا ان  
يكون ذلك التحقيق فانيضا ممن اى من الله الذي ليس لما اعطاه ايانا حذف المفعول  
الاول لانه لا يتعلق به غرض معتد به اخذه من قوله عم اللهم لا مانع لما اعطيت وهو كناية  
عن كونه مطابقا للواقع اذ لا خطأ في ملهامة تعالى من فروع التشبيه المطلوب يعني ان  
الاستعارة بالكناية كانتا مبنية على التشبيه المطلوب فكما يجعل المشبه مشبهها بمبانيه  
تفصيل على وجه التعليل لكونها من فروع التشبيه المطلوب حيث شبه غرة الصباح وهو  
ضوءه بوجه الخليفة مع ان وجه الخليفة مشبه بغرته كذلك يستعار اسم المشبه  
الذي كان مشبهها به في التشبه المطلوب للمشبه به الذي كان مشبهها في التشبيه  
المطلوب فيكون غاية في المبالغة في كمال وكيف لا وقد عدل عن الطريق المعهود  
في الاستعارة حيث استعير اسم المشبه للمشبه به ايماء الى ان المشبه اقوى  
من المشبه به حتى استحق ان يستعار منه اسم للمشبه به فالمراد بالمكينة السبع  
حقيقة لا ادعاء ويجعل الكلام ح اى حين اذا اريد بالمكينة السبع تحقيق كناية  
حتى لا يكون الكلام كاذبا فهذه الكناية مركبة على الاستعارة بالكناية عن تحقق الموت  
اى في الاستقبال وذلك مفاد من وصول المبالغة غايتها وليس المعنى انه كناية  
عن تحقق الموت في الماضي او في الحال الا يرى انه انما يقال انظار المكينة فثبت



بفلا عند شدة مرضه واعلم ان قرينة هذه الاستعارة لفظية وهي الاظفار المضاف الى  
المنية وقرينة الكناية حالية وهي عدم وجود السبع عند فلان حين التكلم بهذا الكلام  
فتكون هذه الكناية من جملة الكنايات الخالية عن تحقق المعنى الحقيقي فلم تجز ارادته وقد  
اختار الشارح فيحتمل ان امثال تلك الكنايات مجازات لا كنايات لوجود  
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كناية عن موته أي عن انه سيموت ولا يجوز  
مرضه الذي هو على ما مر تحقيقه وح لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنية أي لا مجاز  
فيها لا لغوي ولا على عقلي والاول ان يقال ولا يجوز في الاظفار ولا في اضافتها الى  
المنية ليكون الاول اشارة الى نفي مذهب السكاكي والثاني ايماء الى نفي مذهب  
السلف ولا اشكال في جعل المنية استعارة فان لفظ المنية استعملت في السبع  
الحقيقي فيكون استعارة اصطلاحية لا في السبع الادعائي حتى يرد الاشكال الذي  
ورد على السكاكي ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان الكناية  
تكون محمولة على المعنى الاصطلاحي دون اللغوي كما في المذاهب الثلاثة في صورة  
الاستعارة بالكناية أي في موادها وامثلتها مع ان الاولى حذف الصورة ولعل  
اشارتها إليها الى ان مضمون هذه الفريدة يجري في المذاهب الثلاثة والاثنيان  
بالصورة في الاستعارة المصروفة للمشاكله لا يكون مذكور بلفظ المشبه به والآ  
لكانت مصروفة وحررت عن كونها مكينة بلفظه الموضوع له اذ يجوز ذكره بغير لفظ  
بشرط ان لا يكون لفظ المشبه به لجواز ان يشبه شي بامر من وجواز ان يشبه  
شي بغيره بلفظ مجاز مرسل بامر ويثبت له بعض خواص ذلك الامر فقد  
اجتمع المجاز المرسل والمكينة ولم نعثر عليه أي على هذا الاختلاف في كتب

القوم والذي يلوح من كلام القوم الظاهر ان المراد بالقوم علماء بيان كلهم فيؤذن  
بالاتفاق وعدم الاختلاف فيه فيكون بل للترقي من عدم العثور على اختلاف في العثور  
على الاتفاق من اشر الضم كغير اللون ورثاثة الهيئة والهبال بالطمع المر البشع أي  
الكريهة والحق ان يزداد عقيبها واثبت لاشتر الضم خاصة الطعم ليصح تفريع قوله  
فيكون ويكون الاذاقة تحميلا فقد ذكر المشبه في هذه المكينة بغير لفظ المشبه به وبغير  
لفظه الموضوع له بل بلفظ اللباس وهو غيرهما وتحقيق ذلك البيان فيه محال كونه  
واشار الى التردد على المص في نقل التردد على الاطلاق وما يندكر زيادة عليها أي تحقيق  
ما يندكر زيادة عليها ويحتمل ان يكون معطوفا على تحقيق لان الاهتمام بالزيادة دون  
الاهتمام بالتحييلية تأمل جمع مخلب من الخلب بمعنى اخرج واحدش كذا في  
القاموس بمعنى ظفر كل سبع يفهم منه ان الظفر اعم من الخلب يطلق على ظفر  
كل حيوان والظفر بما لا يصيد من كل حيوان طائر او ما شيا ان انا او غيره  
وح يكون بينهما مباينة ويفهم منه ان الماشي الصائد لا يطلق عليه ذو ظفر  
ولا ذو مخلب تأمل ونسبت زيادة على القرينة فيكون ترشيحا سوى صاحب  
الكشاف فانه يجوز كون ذلك الامر مستعملا في معناه المجازي ايضا استعمل  
أي لفظه على حذف المضاف وجوز الاستخدام ايضا وانما المجاز في الاثبات  
لأن اللفظ لان الاثبات هو المجاز وزعم مكانه الاصل واما لفظ الملايم فباق  
في موضعه الاصل يعنى البيان الترشيح الظاهر ان البيان هو قوله وانما المجاز  
في الاثبات فانه وقع من السلف بيانا لوجه تسمية قرينة المكينة مجازا في  
الاثبات كما سيصرح به عن قريب فيما راينا ما مصدرية وكثيرا ما يجعل



المصدر جينيا والمعنى ليس كلام السلف في مدة رؤيتنا كلامهم في هذا المقام  
الا في التخييلية او موصولة والعايد محذوف والمعنى ليس كلام السلف  
في الكتب التي رتبنا في هذا المقام الا في التخييلية وانما قيد الشرح كلامه به  
تحرزا عن الوقوع في الكذب وبعضنا لنفسه بان تتبعنا ناقص ويسمونه  
اي اثبات ذلك الامر للمتشبه فيجب تخصيص ذلك الامر في الموضوعين بما  
لا يتم الاستعارة المكنية الابه ليصح البيان والسمية على طريقة القوم  
القدماء وسميته اي ذلك الاثبات وقع من السلف بياننا لان يسمي  
اي عند السلف ولا يتوهم من هذه العبارة ان التسمية بالتخييلية  
ليست من السلف ووجه التسمية جواب سؤال مقدر ناشئ عن  
قوله فيجب تخصيص الامر بما لا يتم تقديره واذا خصصت الامر  
في الموضوعين بما لا يتم الاستعارة الابه واخرجت الترشيع فلما يكون  
وجه التسمية ما نعام دخول الغير فيه فكيف كخصه فاجاب  
بقوله ووجه التسمية اي اذا وجد في شيء اخر ليس موجبا للتسمية  
اي تسمية ذلك الشيء الاخر بذلك في الاسم في كونه مستعار  
محيلا وكذا في كونه مجازا في الاثبات ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه  
عنها ولو قال ويحكمون بتلازمها لكان اولي ولعله اظهر ما حفي واعرض عما  
ظهر وهو عدم انفكاك التخييلية عن المكنى عنها فانه يجمع عليه وصاحب  
الكشاف قائل بانفكاك المكنى عنها عن التخييلية فان قرينة المكنية  
عنده قد تكون حقيقية وقد تكون تخيلية كونه استعارة حقيقية بل

ينبغي ان يجوز كونه مجازا مسلا في بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال اللفظ  
الموضوع للملايم المشبه به في ملايم المشبه وان لم يشع تكون القرينة تخيلية وذهب  
لبعض في الفريدة الرابعة الى ان المادة التي وجد فيها للمتشبه ملايم حقيقي يشبه ملايم المسبب  
يشبه به فيستعار منه لفظه للملايم المشبه وان لم يشع استعماله فيه وان لم يوجد كما في  
اظهار المينة تكون القرينة تخيلية والنقض لا بطلاله على سبيل التبرج قال صاحب  
الكشاف اشارة الى ماخذ هذه الفريدة حيث تسميهم العهد بالجبل فيه رمز الى  
ان الاستعارة المكنية عنده لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المرموذ اليه باثبات  
خاصة المشبه به له ويجزئ ان يكون القرينة التخييلية باثبات النقض الحقيقي للعهد  
وهو تفريق طاقات اجمل بعضها عن بعض فيكون مجازا في الاثبات ايضا كما يجوز  
ان يكون القرينة استعارة حقيقية باثبات النقض المجازي للعهد فجعلها اي القرينة  
استعارته اي النقض الى هذه الاحتمال وهو جعل القرينة التخييلية ما امكن ذلك  
اي جعل القرينة الاستعارة الحقيقية الى غيره وهو التخييل ومن هنا اي من اشعار  
كلامه بانه ما امكن جعل قرينة المكنية استعارة حقيقية الا يلتفت الى جعل قرينتها  
التخييل نشاء ما ذكره في الفريدة الرابعة فالاول تقديم الرابعة على الثالثة الا ان يقال  
ذكر المصنوع بانه بعد ذكر المذاهب الثلاثة في التخييلية فلا يخفى انه اي مجرد التعبير  
عن ملايم مشبه بما وضع للملايم المشبه به قرينة ضعيفة فكيف يعتبر يا صاحب الكشاف  
فلا بد ان يؤل كلامه باحد التاويلات الثلاثة المشار اليها في الشرح ان النقض  
المستعمل في معناه الحقيقي شاع استعمال النقض المستعمل في معناه الحقيقي في مقام  
افادة انه لا انه مستعمل في ابطاله حتى يكون استعارة حقيقية وهذه الافادة ايضا



يكون بطريق الكناية او في اظهر ابطال العبرة وهذا الاظهر ايضا يكون بطريق الكناية  
مطلقا اي في جميع المواد التخييل كما ذهب اليه واختلط فيجوز ان يكون التخييل الفرعي  
ان لثلاثة انما كانت ثالثة لانها اضعف المذاهب الثلاثة جواز السكاكي كونه اي يكون  
الامر اي لفظه على حذف المضاف الى الضمير رايانا من افعال القلوب ما رايانا من  
الابصار يقتضي مفعولا واحدا او ما مصدرية وكثيرا ما يجعل المصدر جينا كقولهم انيك  
خفوق النجم اي وقت خفوقه بيان انهم اي بيان القوم وتفسيرهم التخييلية على مذهب  
السكاكي وهو متنازع فيه للفعلين او مفعول به للفعل الثاني فقط واما قوله ان السكاكي  
جعل الاستعارة التخييلية اه فهو مفعول ثان للفعل الاول على تقدير التنازع في المفعول  
الاول وقام مقام مفعوليه على ان يكون بيانهم مفعولا للفعل الثاني فقط والمعنى  
على تقدير التنازع في المفعول الاول اي رايانا بيان القوم للتخييلية على مذهب السكاكي  
ان السكاكي جعل اه مدة رويتنا بيانهم للتخييلية على مذهبهم واما على تقدير عدم التنازع  
فيه فيكون رايانا ان السكاكي جعل الاستعارة مدة رويتنا بيانهم ولا يجوز ان يكون  
الرؤيتان من افعال القلوب اذ يلقح التقييد المصدر الجيني الا يرى ان قولنا  
رايت زيدا كريما ما رايته زيدا كريما كلام لغو وتقييد بلا فائدة بخلاف ما رايته اياه  
زيدا رايته كريما او رايته زيدا كريما ما رايته فانه مفيد واعلم ان فائدة التقييد  
بالمصدر الجيني التميز عن توهم الوقوع في الكذب ولم تغتر عطف على رايانا الاول  
غيره اي من جانب غير المص على نسبة التجويز الذي هو مقابل للوجوب والاستناع  
اليه اي السكاكي دون الترجيح اي احد الطرفين على الآخر والتعيين اي تعيين ذلك  
الراجح وهو استعمال لفظ لازم المشبه به في الامر الوهمي اقول التجويز هنا في مقابلة

الاستناع فقط فيتناول الوجوب كما في قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز  
صرفه للضرورة او للتناسب واما جرحه من مذهبهم بتلك العبارة الموهمة  
بخلاف المقصود تعريفها لمذهبهم وانه مما ينبغي ان لا يجوز فضلا عن ان يرجح  
ان نقول التجويز هنا في مقابلة الايجاب والاستناع بدليل ان العلاقة  
التقارباتي نقل عن السكاكي ان قرينة المكنى عنها امر مقدر وسمى كالظفار  
او امر محقق كالابنات في انبت الربيع البقل والحزم في هزم الامير الجندو  
يسميه اي اللفظ الدال على ذلك الامر على حذف المضاف او على الاستخدام  
وهو الظاهر اي وجه تسميته بالاستعارة ظ لا خفاء فيه لانه اي ذلك الامر  
الوهمي مما خيل الضمير راجع الى ما الموصولة استعمال بالرفع فاعل خياله في  
المشبه به الادعاء وهذا الدعاء هو الذي حمل السكاكي على اختراع الامر الوهمي  
وذلك التعسف حاصل لان اجماعة ومضى الطريق العظيم قال السكاكي الفاء  
للتعليل ويجوز ان يكون للتفريع من اثبات معنى للحقيقة من بيان كالموصولة  
لما لم المشبه به اي اللفظ على حذف المضاف حال من المعنى اي كايانا  
لفظ ملائم المشبه به للمشبه متعلق بالاثبات الى ان المتكلم اه صلة عدل اليه  
ولا يرى داع اليه اي الى ذلك التوهم كما ترى انه لا داعي اليه واما اصل ان عدم  
الداعي الى ذلك التوهم وان كان امر معقولا لكنه بداهي منزل منزلة المبصر  
لبداهته فلذا قال كما ترى بل الداعي موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة  
وهو انه يضعف بذلك القرينة ويزول قوتها سوى طلب استعمال لفظ  
الاستعارة من اضافة المصدر الى الفاعل وقوله وذلك مفعول والمشا الى  
التوهم





توهم صورة وهمية استعملت فيها لفظ ذلك الامر الفريدة الرابعة كونها  
رابعة باعتبار الزمان وتأخر مختار المص عن المذاهب الثلاثة المتقدمة تابع  
حقيقي غير وهمي يشبه رادف المشبهة اى تابعة كان اى رادف المشبهة  
اى لفظه باقيا معناه الحقيقي فيه انه لا يلزم من عدم المشابهة عدم علاقة اخرى  
بقاؤه على حقيقة ح ممنوع بناء مختاره وقد عرفت من شأه اى مشأه  
هذا المختار وهو قوله صاحب الكشاف في تفسيره ينقصون عهد الله كما  
وفيه اى فيما اختاره المص واستنبطه من كلام الكشاف لجواز ان يكون اى ذلك  
البقاء على المعنى الحقيقي كما ثابنا فيما اذا لم يشع اه ووجه ما ذكره اى الباعث  
على ما ذكره المص محال لما ذهب اليه صاحب الكشاف ان الاولى رعاية  
جانب اسم الاستقارة وتلك الرعاية تحصل بان يكون مجازا لغويا اذا  
لم يمنع اى المذكور من الرعاية فان منعها جانب المعنى بان لم يكن للمشبه  
تابع كذلك يكون باقيا على حقيقة فيه ان مرنا ما نفهم احدها عدم  
وجود ذلك التابع للمشبه وثانيهما عدم شيوع استعمال لفظ رادف  
المشبه به في رادف المشبه لانه لم يوجد قرينة مانعة عن ارادة ما وضع  
له وذلك موجب ايضا لبقاء اللفظ على معناه الحقيقي فالصواب ما  
قاله صاحب الكشاف ويحارضه اى الوجه الذي ذكره المص ما سبق  
ذكره في اخر الفريدة الثانية وهو قول الشارح ولا يخفى ان جعل القرينة  
مطلقا التحيل اقرب الى الضبط ان جعل الجميع بدل مما سبق اذ لم يكن فيه  
اى في اجعل على نحو واحد كلفة وتقص كما في مذهب السلف اولى من

اجعل على نحو بان يكون بعض افراد قرينة الملكية حقيقة وبعضها  
استقارة مفرقة فيه اشارة الى ان في مذهب السكاكي كلفة وتقصا  
وان كان الجميع على مذهبه على نحو واحد مع ان خلوص القرينة الى التخييلية  
عن الضعف مطلقا في جميع المواد يدعو اليه اى الى جعل الجميع الذي بشرط واحد  
عدم الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب السكاكي فان القرينة  
فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب صاحب الكشاف ومختار المص فان  
القرينة فيهما ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد وكان اثباته اى رادف  
المشبه به له اى للمشبه لا توهم صورة وهمية فيه مسامحة لان المراد باللفظ  
رادف المشبه به المستعمل في صورة وهمية شبيهة اياه اى رادف المشبه به  
له اى للمشبه به متعلق بالتوهم اى ببقاء محالب اى صفة مفعول مطلق محذوف  
لقوله باقيا او كاثبات المحالب اى بصفة مفعول مطلق محذوف لقوله  
اثبات في قوله وكان اثباته فرده على لفظ المصدر الى ما هو له اى صلة الرد  
مفوض اليك فعليك برّد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك ان اردت  
كل منها الى ما هو له والا فالبليد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التوراة  
والا تحيل كان اى لفظ رادف المشبه به مستقارا لذلك التابع على طريق



التفرع فيه انه لا يكفي ذلك الاستعارة بل لابد مع ذلك من وجود القرينة المانعة  
 عن ارادة الحقيقة كما مر ولذا اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشيوع اذا عرفت  
 ما ذكره الفرائد الاربع فالا احتمالات التي ذهب اليها علماء البيان في قرينة الملكية  
 عنده اى المص لا عند غيره فانها غير المص ثلثة احدا ما كون الجميع اى جميع افراد  
 التخيلية حقيقة ومذهب السلف والخطيب وثانيها الانقسام الى الاستعارة  
 المصروفة والحقيقة وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثها كون الجميع استعارة  
 تخيلية وهو مذهب السكاكي ورابعها الانقسام الى الحقيقية والتخيلية وهو  
 مختار المص والفرق بينه وبين مذهب صاحب الكشاف انه لم ينقل عن صاحب  
 الكشاف التسمية بالاستعارة التخيلية فيما اذا كان رادف المشبه باقيا على حقيقة  
 بخلاف المص فانه سماه استعارة كما ترى فلذلك قال الشارح في مذهب الكشاف  
 ينقسم قرينة الملكية الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وفي مختار المص تنقسم  
 الى الحقيقية والتخيلية ولك ان ترين انقسام الاحتمال اعلم ان اصل الاحتمالات  
 لا ترين على المذاهب الاربعة وان مذهب السلف ومذهب السكاكي لا يمتثلان  
 التعدد فزيادة اقسام الاحتمال باحتمال المجاز المرسل لا يمتثل الا في مذهب صاحب  
 الكشاف ومختار المص تأمل بما بيناه لك غير مرة من احتمال المجاز المرسل

في قرينة الملكية لك الاستقلال في زيادة تلك الاقسام فعلى ما لا عراض  
 عما بين تلك الاقسام وعليك بالاقبال على استخراج تلك الاقسام  
 بدقة النظر والحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم على كل حال سوى الكفر والضلال  
 كما يسمى صفة مفعول مطلق محذوف لقوله يعده ويسمى بمعنى يعذر يدل عليه قوله  
 يعده ويحمل ان يكون <sup>قوله</sup> يعده بمعنى يسمى بقرينة ما قبله وتغيير الاسلوب للتفتن  
 ما زاد على قرينة المصروفة من بيانية ملايمات المشبه به ترشحا للمصروفة كذلك  
 تأكيد لقوله كما يعده ما زاد على قرينة الملكية من الملايمات الظاهر ان المراد ملايمات  
 المشبه به بقرينة ما سبق فلا يتناول ترشيح الملكية على مذهب السكاكي ترشحا  
 لها وانما ان بقولها هنا دون المصروفة ليظهر مقابلة مع قوله الاتي وهو قوله ويجوز  
 جعله ترشحا للتخيلية لمفهوم مشترك بينهما اى بين المصروفة والملكية يدل عليه  
 قوله فيما بعد ولا يخفى ان الاشتراك بين التخيلية والملكية المصروفة لا يخص الترشح  
 بل يشمل التجريد ايضا وهو ما يلائم المستعار منه خرج منه ترشح ملكية الخطيب  
 فلم يكن جامعا ودخل فيه القرينة ولم يكن مانعا الا ان يقال ويقرر الاستعارة اى  
 يكون بعد تمامها فخرج به القرينة لان القرينة الاستعارة بل بها يصير الاستعارة  
 استعارة او يكون الترشح موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه وهو





ما يلائم اه ايضا اي كما كان مشترك بينهما وبين التشبيه لان الاشتراك اللفظي  
 علة للمفهوم الثالث للترشيح ولكل تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما وبين  
 التشبيه والمجاز المرسل مما القينا اليك وما سيقى ايضا المص وهو ما  
 يلائم الموضوع او المشبه به ويقرب الاستعارة او المجاز لا معنى لقوله ما ذا او على  
 قرينة المصحة بل يوقع المماثل في الغلط حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا  
 بالزيادة على القرينة وانما يحتاج الى ذلك التقييد في التجريد وكذا لا معنى لقوله  
 ما زاد على قرينة المكنية بعد ترشيح بالنسبة الى مذهب السكاكي لان ذكر ملام  
 المشبه به لا يصلح ان يكون ترشيحا للمكنية عنده وهو قرينة المكنية على رايه  
 بل الترشيح عنده في المكنية يجب ان يكون من ملايمات المشبه الذي هو المستعار  
 منه في المكنية على مذهبه بل لا بد ان يكون زائدا على قرينة التخييلية ايضا اي  
 كما انه لا بد ان يكون زائدا على قرينة المكنية فيه ان قرينة التخييلية ليست  
 الا المكنية فيما راينا كما ان قرينة المكنية ليست الا التخييلية <sup>فليت</sup> شرعي ما وجه  
 ما قاله الشارح الا ان يقال قرينة التخييلية لا تريد على قرينة المكنية فلا تغفل  
 فان الاستعارة لا تتم بدون القرينة فتكون قرينة التخييلية داخلة في قرينة  
 المكنية وفي اكثر النسخ الا ان يقال الداخل في قرينة التخييلية اه وج لا بد ان

يكون

يكون اضافة القرينة الى التخييلية ببيانته فيرجع الى النسخ الاولى ولا يخفى ايضا  
 اي كما لا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصحة ايضا اي كما يشمل  
 الترشيح والتجريد ما زاد على قرينة المصحة والمكنية ويلائم المستعار له بل لا شك  
 اي بل لا يخفى ان الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل ايضا اي للخص  
 الترشيح بل يشمل التجريد ومفهوم التجريد المشترك بين المصحة والمكنية والتشبيه  
 والمجاز المرسل هو ما يلائم المعنى المجازي او المشبه ويقارن المجاز والتشبيه  
 الا ان يقال التخصيص اي تخصص الاشتراك بالترشيح مجرد اصطلاح  
 لا تخصيص واقعي لجريان الاشتراك في التجريد وكأنه انما تعرض للاشتراك  
 في الترشيح دون التجريد اهتماما بشانه لشرفه وابلغية الاشتراك في  
 التجريد يعرف بالمقابلة عليه فاعرفه اي فاعرف ان التخصيص مجرد  
 اصطلاح ولا يلزم من التخصيص الاصطلاحي الاختصاص الواقعي ولو لم يستم  
 ملائم المستعار له الزائد على القرينة تجريدا فانه لا يلزم ان يكون تجريدا في نفس  
 الامر من توابع الاسماء وتجريدا بل الاسماء من توابع المحاسن وكثيرا ما لم يعبر عن  
 المحاسن بالاسماء بل بقيت بلا اسم ويجوز جعله اي ترشيح المكنية ترشيحا  
 للتخييلية ان كانت قرينة المكنية تخيلية <sup>استعارة</sup> حقيقة كما ذهب اليه

اد الاستعارة الحقيقة ان كانت  
 قرينة المكنية التخييلية



صاحب الكشاف واختاره المص اما الاستعارة الحقيقية فيكون الترشيح  
 لها ظاهر لانها كابر الاستعارة المصروفة التي لم يكن قرينة للمكنية وكذا الخيلية  
 كون الترشيح لها ظاهر على ما ذهب اليه الكاكي واما الخيلية على مذهب  
 السلف فيجوز ترشيحها لان الترشيح كما يكون تأكيد لقوله ايضا الاول ترك  
 قوله والاستعارة المصروفة او زيادة المكنية بل الاول تركها لان المقام يقتضي  
 تشبيه مخفي بحفي آخره يرتفع استبعاد الختم بخلاف تشبيه المخفي بامر  
 جلي فانه ربما ينكر الخضم جواز ذلك التشبيه ويقول انه قياس مع الفارق  
 ويجعل نفسه تخيلا وهو مذهب الكاكي او يجعل نفسه استعارة حقيقية وهو  
 مذهب صاحب الكشاف او يجعل اثباته تخيلا لا نفسه وهو مذهب السلف  
 وعليه هو صاحب الكشاف وفي بعض المواد وبين ما يجعل زائدا عليها اي قرينة  
 المكنية وترشيحا اما للمكنية او للخيلية اختصاصا وتعلقا به اي بالمشبه به  
 منازع فيه بقوله اختصاصا وتعلقا فهو القرينة سواء كان مقدما او مؤخر  
 فان استويا في القوة فاسبقهما دلالة على المراد يكون قرينة واللاحق يكون  
 ترشيحا لانه لا التباس بين القرينة والترشيح في المصروفة كما اشترنا اليه اي  
 الى عدم الالتباس بقولنا فيما سبق ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما اذا قرينة

المصروفة لان اه تمثل ما ذكره من قوة الاختصاص والافضل ان ما يحضر اي  
 يتنبه به السامع على المراد وما سواه ترشيح او تجريد فالاعتبار بالدلالة  
 على المراد لا بقوة الاختصاص عند الشارح ولا يخفى انه اوجه ان يجعل الجميع  
 اي الجميع الملايمات قرينة ولذا قال صاحب التلخيص القرينة  
 قد تكون واحدة وقد تكون متعددة كـ محمد لوليه

على الاعام والصلوة والسلام على نبيه وعلى  
 اله واصحابه سنة احدى وعشرين الف

محم



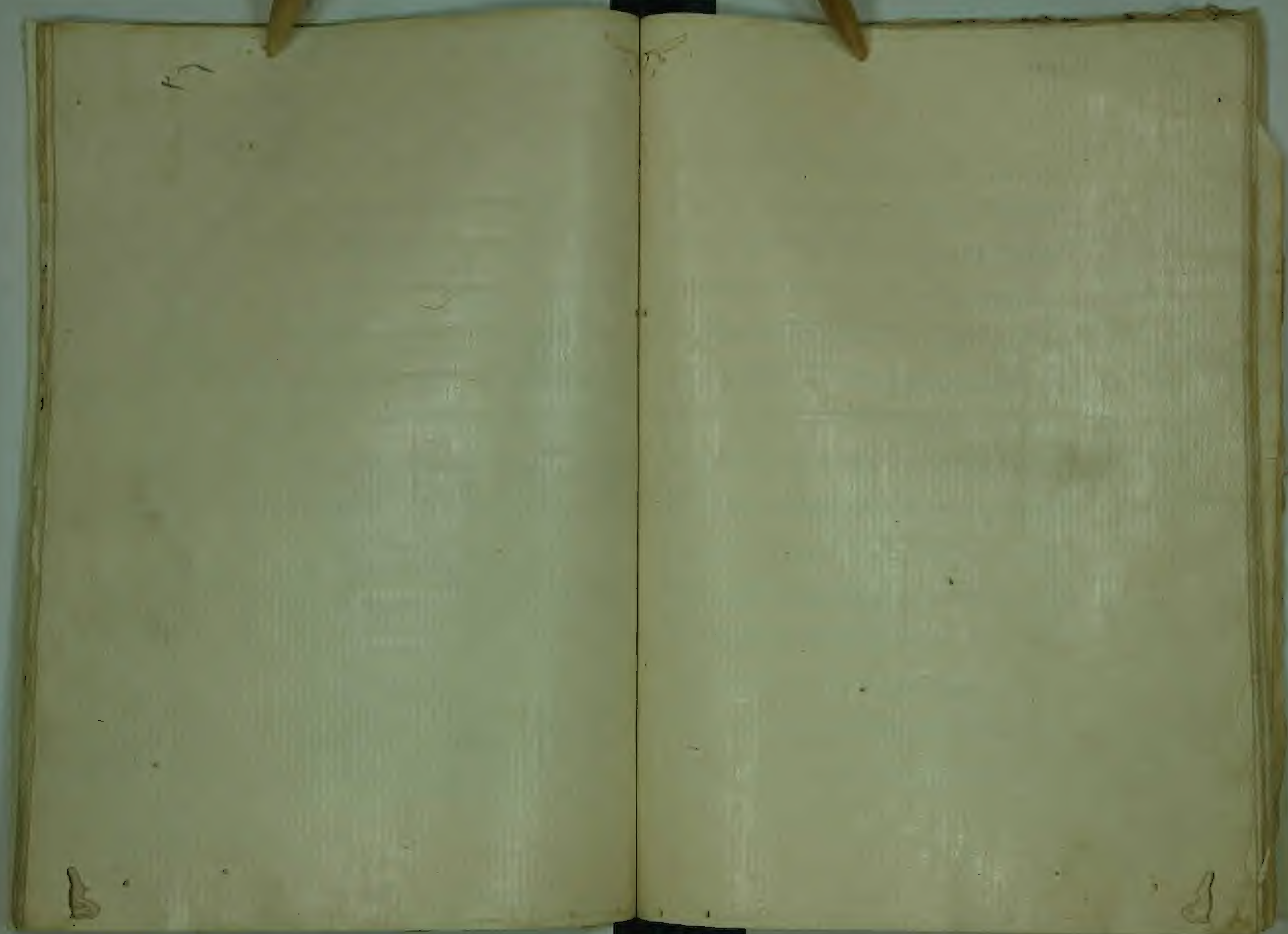


20

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or letter. The text is written in dark ink on aged, slightly discolored paper. It appears to be a continuous paragraph or a series of lines of text, possibly a list or a narrative. The handwriting is somewhat faded and the ink is not very dark, making it difficult to read accurately. The text is written in a cursive script, possibly from the 17th or 18th century. The lines are somewhat irregular and the ink shows some fading and bleed-through from the reverse side.

21







واسعاً  
عصاً

الحمد لله رب العالمين





[illegible]

الشخصيات بمحوصه بحيث لا يفادوا لا يفهم منه الا واحد بخصوصه  
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه  
الموضوع له في الوضع كفي والموضوع له مشخص وذلك مثل الام الاشارة فان  
هذا موضوعه مستطاع المشار اليه المشخص بحيث لا تقبل التكرار **التنبية**

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الثالث مشترك على أن مدلولها ليس معان في غيرها وإن كانت تحصل بالغير  
ففي كماله الثاني الاشارة العقلية لا يفيد التشخيص فان تقييد كل ما باللفظ لا يفيد  
الجزئية بخلاف مرتبة الخطاب والمحس فلذلك كانا جريئين وهذا كليا الثالث  
علت من هذا الفرق بين العلم والضم وفساد تقييد الجزئ في الهمادون الاشارة ظنا  
ان ذلك انما يتعيس بقرينة الاشارة ومدلول الضم بالوضع الرابع تبين لك من هذا  
ان معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستعمل بالمفهومية بخلاف

لأحكام الفعل الخامسة عرفت الفرق بين الفعل وللشق أن ضار بالبراءة على أحد الفعل  
فإنه مادل على حدث ونسبة إلى الموضوع وزمانها السادس ومنه يعلم الفرق بين  
الجنس وعلم الجنس كاسامة وضع لمعينين بجوهر ولا وضع لغير معين ثم جاء  
العينين وهو معنى فيمنه السابع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى  
في الغير بحسبه ما هو معنى فيه والموصول مبهم بتعيين المعنى فيه الثامن الفعل والحرف  
بشتر كان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومنه جهة لا يثبت له للغير

لا يمنع الزيادة فيها التسامع الفعل مفهومه كما قلنا تحقيق في ذات متعددة فجاز نسبة  
الى الخاص منه في خبره بدون الحرف اذا حصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا تعقل  
غيره العاشر في ضم الغائب وكليته نظر فتأمل الحاد كعشر ذواته وفوق مفهومهما  
على لانها بمعنى صاحب وعلو وان كان لا يستعمل لان الاخيرين لغرض الاضافة  
فلا يكونان جزئين الفاعل لا يربط تعاونا الالفاظ بعضها مكان بعض اذا

و من توفيقه





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوهاب العطية والصلوة على خير البرية  
وعلى آله وذوي النفوس الزكية **أما بعد** فإن معاني  
الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب  
مفصلة عسيرة الضبط فاردت ذكرها مجملة  
مضبوطة عاوجم نطق به كتب المتقدمين  
ودل عليه زبر المتأخرين فنظمت فرائد عوائد  
لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها  
وقرائنها في ثلثة عقود العقد الاول في انواع  
المجاز وفيه ست فرائد الفريدة الاولى في المجاز المفرد  
اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له  
لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته ان  
كانت علق غير المشابهة فمجاز مرسل و  
الا فاستعانة مصرحة الفريدة الثانية ان كان

٣٩  
ان كان اللفظ المستعار اسم جنس اسما غير مشتق  
فالاستعانة اصلية ولا تتبع عينه كجربانها  
في اللفظ المذكور بعد جربانها في المصدر ان كان  
مشتقا وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا و  
المراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه  
من المعاني المطلق كالابتداء ونحوه وانكر  
التبعية السكاكي وردتها الى المكنية كما استعرفه  
الفريدة الثالثة ذهب السكاكي الى انه ان كان  
المستعار له متحققا حسا او عقلا فالاستعانة  
تحقيقية والا فتخليعية وستكشف حقيقتها  
الفريدة الرابعة الاستعانة ان لم تقترن بما يلايم  
شيئا من المستعار منه والمستعار له فطالقة  
نحو رأيت اسدا وان افترنت بما يلايم المستعار  
منه فمشرحة نحو رأيت اسدا له لبدا اظفان  
لم تقلم وان افترنت بما يلايم المستعار له



فجدة نخور ايت اسد شاكى السلاح والنزىح  
 ابلغ لاهل اشغال على تحقيق للمبالغة في التشبيه  
 والاطلاقة ابلغ من التجريد واعتبار الترشيح  
 اما يكون تمام الاستعارة فلا تعد قريبة الممثلة  
 تجريد أو لا قريبة المكنية ترشيحا الفريدة  
 الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة  
 تابعا للاستعارة لا يقصد به الاتقويتها ويجوز  
 ان يكون مستعارا من ملائم المستعار منه للملازم  
 المستعار له ويحمل الوجهين قوله تعالى واعصوا  
 بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد وذكره الا  
 اعتصام ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا  
 للوثوق بالعهد الفريدة السادسة المجاز المركب  
 وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة  
 مع قريبة الممثلة كالمفرد ان كانت علاقته غير  
 المشابهة فلا يسمى استعارة والا فيسمى استعارة

والتجريد

استعارة تمثيلية نحو اراك تقدم رجلا  
 وتؤخر اخرى اي تردد في الاقدام والاجسام لا تدرك  
 ايها اخرى **الفرد الثاني** في معنى الاستعارة بالكنائية  
 انفق كلمة المفهوم على ائله اذا شبه امر باخر  
 من غير تصريح شئ من اركان التشبيه سوى التشبيه  
 ودل عليه بذكر ما يختص المشبه به كان هناك  
 استعارة بالكنائية نحو **الحبل المني** **الاول** في قوله  
 لكن اضربت اقوالهم ولست عرض لها في ثلاثة فرائد  
 من بلغة بفرية اخرى لبيان انه هل يجب ان يكون المشبه  
 في صورة الاستعارة بالكنائية **الفريدة الاولى** ذهب  
 السلف الى ان المستعار بالكنائية لفظ المشبه به  
 المستعار المشبه في النفس الرموز اليه بذكر لازمه  
 وح وجه تسميتها استعارة بالكنائية او مكنية ظاهرا  
 واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار **الفريدة الثانية**  
 بشرط ظهور كلام السكاكي بانها لفظ المشبه المستعمل

ثم ذكر بلفظ للوضع له ام لا



في المشبه به بادعاء انه عينه واختار رد التسمية  
 اليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها  
 قرينتها على عكس ما ذكر القوم في مثل نطقت  
 الحال من ان نطقت استعارة لذلت والحال  
 قرينة لها ويرد عليه ان لفظ المشبه لا يستعمل الا  
 في معناه فلا يكون استعارة وهو قد صرح بان نطقت  
 مستعارة لظلام الوجه فيكون استعارة والاستعارة في الفعل  
 لا يكون الا بتبعيته فلزم له القول بالاستعارة التبعية  
**الفريدة الثالثة** ذهب الخطيب الى انها التشبيه المضم  
 في النفس ووجه تسميتها استعارة **الفريدة الرابعة** لا  
 شبهة في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون  
 مذكورا بلفظ المشبه به كما في صورة المصاحبة وانما الكلام  
 في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب بخلاف  
 ان يشبه شي بامر من ويستعمل لفظا احدهما فيه ويثبت له شيء  
 من لوازم الاخر فقد اجتمع المصاحبة والمكينة مثاله قوله تعالى

فماذا فيها الباس <sup>الله</sup> الجوع والخوف فانه شبهه ما  
 غشي الانسان عند الجوع والخوف من اثر الضرر من  
 حيث الاشتغال بالباس فاستعمل له استعارة  
 من حيث الكراهة بالطعم لم الشبع فيكون استعارة مبهمة  
 نظر الى الاول ويكون مكينة نظرا الى الثاني ويكون  
 الاذقة تخيلا وهو ظاهر العقد الثالث في تحقيق  
 قرينة الاستعارة بالكناية وما يكثر زيادة  
 عليها من ملاحظات المشبه به في نحو قول الخالب  
 المنيلة نشت بفالن وفيه خم فرأى **الفريدة**  
**الاولى** ذهب السلف الى ان الامر الذي اشتهر  
 للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه  
 الحقيقي وانما المجاز في الاثبات ويسمونه استعارة او يسمون السلف الامر المشبه به المشبه  
 تخيلية ويحكمون بعدم انفكاك المكينة عنه عنها  
 واليه ذهب الخطيب **الفريدة الثانية** يجوز صاحب  
 الكشف كونه استعارة تحقيقية بما لا يميز المشبه كما  
 في بعض المواضع ص

الامر الحاصل من الخوف واليأس  
 الاثر الخوف الجوع اصفر اللون والالام احاط الانسان

وما هي القرينة التي يجوز الاستعارة للمكينة  
 يذكر زيادته

الاشياء الامر المشبه به في خواص الخبير



اضافة الفراء في هذا الكتاب الى العوائد ولو قال فرائد فوائدها كان  
 احسن تتعلق بتحقيق معنى الاستعارة واقسامها وقرائنها كانت  
 ادرج الترتيب في القرائن تقليباً ولم يلتفت اليه لان الاهتمام به دون  
 الاهتمام بما ذكر وجعله داخل في تحقيق اقسام الاستعارة لانه انما  
 ذكر لتحقيق معنى الاستعارة المرسلة ياباه ذكر القرائن مع ان البحث  
 عنها من جملة تحقيق الاستعارة واقسامها في ثلاثة عقود ولا يخفى  
 وجه حسن نظم الفراء في العقود وان المستفاد ان كل عقد لواحد من تلك  
 الكثرة وان على الترتيب المذكور الاول حق دون الثاني العقد الاول  
 في انواع المجاز والاو في انواع الاستعارة لان المقصود من الرسالة  
 تحقيق معنى الاستعارة واقسامها وقرائنها وما هو المذكور بالتبع و  
 اقسام المجاز اوضح من انواع المجاز لان يقال اختاره لئلا يتبادر  
 الوجه الى الاقسام الاولى وفيه ست فرائد الفريدة الاولى المجاز  
 المفرد قيد المعرف بالمفرد لداعي ذكر الكلمة في تعريفهم مع ان تقسيم ذلك  
 المعرف الى التمثيل كما هو ظاهر كلامهم دليل على ان المعرف مطلق  
 المجاز وداع الى صرف الكلمة الى ما يقع الكلام حفظ التعريف عن غيرها



استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى فيه اعني الكلمة  
 المستعملة في غير ما وضعت له اسقط عن التعريف قيد في  
 اصطلاح به التحاطب مع انه لا يكون غير لا دخال الصلوة المستعملة  
 بحسب اللفظ في العمل الشرع لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غيرها  
 وضعت له على ما ذكر غيرنا وفيه نظر ولا يخرج الصلوة المستعملة  
 بحسبها في الدعاء لانها مستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع  
 مع انها ليست بمجاز فلا بد من ابراجها بقيد في اصطلاح به  
 التحاطب لانها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به  
 التحاطب وهو عرف اللفظة على ما نقول لا غناء قيد الحسية  
 المشعور بها في التعريف عنده لعلاقة هي بالفتح واما بالكسر ففي  
 امور الحسية قال في الصحاح هي بالكسر علاقة السوط ونحوها  
 وبالفتح هي علاقة الحب ونحوها واخترت له عن الغلط فانه  
 ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهواً في مقام استعمال الفراء الكتابية  
 ولا يخفى انه يعني عنده اشتراط القرينة لان القرينة ما نصبه  
 المتكلم للدلالة على قصده ليس مع الغلط نصب دل على قصده

في تعريف الامور التي تختلف باختلاف  
 خذوا في الاعتبار

عن الغلط

الاحتمال لا لهذا القيد لازم لان الغلط  
 ليس بحقيقة ولا مجاز مع انه لم يثبت في غيره  
 هذا القيد وكل شيء شانه كذا الاضراء  
 بهذا القيد عن الغلط لازم فالاحتمال  
 عن الغلط بهذا القيد لازم فلا بد  
 ما قاله الحسن البصري من ان تقرب  
 ليس تمام وفيه شبهة المصداقة

لانه نقول خذ هذا الفريسي مشير الى ان  
 لفظ الفريسي قد ورد في غير ما نصبه  
 لكونه لا علاقة بين الفريسي وبين  
 والقرينة الملائمة عن اداة التوكيد  
 اسادة المشي او حال او مقام



والمراد من التابع ما يكون مقصودا باللفظ  
ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات  
كالامير والمجد

وليس مع الفلظ نصب دل على قصده مع قرينة صفة لعلاقة اي لعلاقة  
كأنه مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من نواع  
العلاقة بل كل منهما ما يتوقف عليه المجاز عليه ذلك ان تجعل قوله مع  
قرينة حاله المستكن في المستول والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع  
مانعه عن ارادته اخرج بالكتابة لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست  
بمانعه عن ارادة الموضوع له لان الفرق بينهما وبين المجاز صحة ارادة  
المعنى الحقيقي معهادون المجاز اذا قالوا برسمهم وفيه بحث لان الكتابة  
تصح فيها ارادة المعنى الموضوع له لذاته بل يتوسل به الى الانتقال الى المراد  
ففيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له لذاته وهي ارادة الغير  
الموضوع له لذاته بقرينة معيشة له اذ لا يراد باللفظ الموضوع له لذاته و  
غير الموضوع له لذاته ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادة مطلقا اذ يجوز  
ارادته مطلقا للانتقال في من لفظ يمكن ان يثبت معه قرينة مانعة  
عن ارادة المعنى الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الارادة  
الموضوع له لذاته مثلا جاني اسد يرعى فيه مع الاسد الارواح الذي  
يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع المحصور ولا يمنع ان يقصد الانتقال

المراد من التابع ما يكون مقصودا باللفظ  
ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات  
كالامير والمجد  
والمراد من التابع ما يكون مقصودا باللفظ  
ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات  
كالامير والمجد

الانتقال فخاص لفظ يمكن ان يثبت معه قرينة مانعة للانتقال الى الشئ فلابت  
المجاز متغير عن الكتابة في شئ من الاستعمال ويمكن ان يجاب عنه بان صحة  
ارادة المعنى الموضوع له للانتقال معناه ان يكون الموضوع له متحققا ويكون  
ارادته للانتقال في جاني اسد يرعى ليس انيان الاسد متحققا بخلاف  
جيان الكلب فان الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال المضيا فيه  
ان كانت علاقة غير المشابهة في اسم يسى بالمرسل لعدم تقييده  
بعلاقة واحدة فالاستعارة مصححة للشهوة اللفظ المستعمل في غير  
الموضوع له للمشابهة استعارة ولم نجد التقييد بالمرحمة في كلام غيره  
مع انه ينافي ما يثاني من الاستعارة المكينة عند صاحب الكفا  
المشبه به المضى في النفس المشار اليه بالخيالية المستعملة في المشبه فانه  
بصدق عليه الخلية المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة مع انه لم يمت

استعارة مصححة بل مكينة الفريدة الثانية ان كان اللفظ المستعار لم ينس  
الاعمال غير مشتق اسم الجنس ما يسهل وفي الفكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا  
يتناول اسماة والاسد وظائرهما فلا يصح ارادته في هذا المقام لشمول  
الاستعارة الاصلية جميع المعارف الغير المشقة الا العلم الشئ من عدم

والمراد من التابع ما يكون مقصودا باللفظ  
ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات  
كالامير والمجد  
والمراد من التابع ما يكون مقصودا باللفظ  
ومن المتبوع ما يكون مقصودا بالذات  
كالامير والمجد

حاصل الجواب بالتحريم وماله باختيار  
شئ اخر ودفع البحث وهو ان المراد من  
صحة ارادة الموضوع له متحققا  
ويكون ارادته للانتقال مجتذ في  
المجاز فان المعنى الموضوع له ليس  
متحققا فيه حتى يصح ارادته للانتقال  
وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل لم  
استعمل اسم المشبه في المشبه فيكون  
المكمل مستعارة ولفظ المشبه به مستعار  
والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى  
المشبه مستعار له

حاصل تفسير جملة المص على كذا على  
بالمشتق باعتبار هذا المعنى اذ لو حمل  
على عرف النجاة يشمل المشتقات ولا  
يشمل المعارف سواء كان معرفا بوجه  
او بالة فليزوم دخول المشتقات في  
الاستعارة الاصلية مع انها ليست منها  
وخروج المعارف الغير المشتقة به مع انها منها  
ولو حمل على مقابل المصدر يلزم خروج المصدر  
من الاصلية ودخوله في النسخة اما اذا حمل  
على ما في عرف هذا المعنى يكون بمعنى اسما كل ما غير مشتق  
والا لزم خروج العلم الشئ من المشبه  
والا لزم خروج العلم الشئ من المشبه



شمولها المشتقات وجعل صاحب رسالة الوضعية اسم جنس مقابل  
 للمصدر والمشتق فلا يصح ارادته ايضا وان كان اقرب من الاول  
 ففعل اسم جنس في عرف هذا الفن على يقابل مشتق لكن قولهم العلم  
 لا يستعار لمنافاة الجنسية لاقتضائه الشخصية بدل على ان الجنس  
 عندم ما يقابل الشخص والا فالمشتق ايضا ينافي الجنسية ولا يخفى  
 ان قوله لا غير مشتق يتناول العلم الشخصي فكله ارادتها كلياً  
 غير مشتق وخرج عن العلم المشتهر بصفة مع انه يستعار الا  
 يراد بها حقيقة او حكماً وخرج يتناول العلم الجامد المشتهر بصفة فانه  
 في حكم الكل عندم وخرج عن الاعلام الشخصية الغير المشتهر  
 ولا يخفى انه كلف جداً سيما في مقام التعريف ومع ذلك يخرج عنه نحو  
 حاتم علمي مع ان الاستعارة فيه اصلية ولا يدخل في مفهوم التبعية  
فالا استعارة اصلية يعرف وجه اصالتها بعد معرفة وجه  
تبعيةها والا فتبعية لجزائها في اللفظ المذكور اي المشتق والخوف  
 فانها باقية بقوله والا بعد جزائها في المصدر ان كان المستعار مشتقا  
 وذلك لانه اذا اراد استعارة قتل لمفهوم ضرب بتشبيه مفهوم

مفهوم ضرب بمفهوم قتل في شدة التأثير يشبه الضرب بالقتل  
 ويستعار له القتل ويشق منه قتل فاستعارة قتل بتبعية استعارة  
 القتل وهكذا في المشتقات وعلى القوم ذلك بما فيه خفاء ولا تنفي  
 هذه الرسالة تحقيقه لكن نحو قتل المذموم من مواجب الواجب قريبا  
 الى الفهم فانه قريب المسلك غير بعيد المرام وهو ان المشتقا  
 موضوعة بوضعين وضع المادة والهيئة فاذا كانت  
 في استعارتها لا يتغير معانيها للهيئات فلا وجه لاستعارة  
 الهيئة فيها فلا استعارة فيها ناهي باعتبار موادها فيستعار  
 مصدرها ليستعار موادها بتبعية استعارة المصدر وكذا اذا  
 استعير الفعل باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل بالمضي بكونه  
 بتبعية كتشبيه الغرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق  
 الوقوع فيستعار له ضرب في الاستعارة فيها استعارة الهيئة  
 وليست بتبعية استعارة المصدر بل اللفظ بتمامه مستعار  
 بتبعية استعارة الجزء وان ادت تحقيقا تركناه لضيق المقام  
 لانه لا كلام عليك برسالتنا الفارسية المعمولة

والشبهة  
 اعني المصدر موجود في كل واحد من المشبه  
 لكنه قيد في كل واحد منها بقيد متاخر لقيد الآخر  
 ففهم التشبيه لذلك لكن الاستعارة في ذلك  
 القيد دون المصدر لانه مستعمل فيما خرج

اعني الهيئة ومادته بتبعية استعارة الجزء



هذا من قبيل التشبيه والاستشهاد على كونه الاستعارة في المشتق  
كلها بتبعية لا التخصيص بالفعل

في تحقيق المجازات قال في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة  
في الفعل انما تصور بتبعية المصدر ولا تجرى في النسبة الدخلة  
في مفهوم الاستعارة تبعا على قياس معنى الحرف فان معناه نسبة  
اعجم مخصوصة تجرى فيها الاستعارة تبعا لان مطلق النسبة لم  
تشتهر بمعنى يصلح لان يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف  
متعلقات معاني الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة  
ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد  
مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا  
شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا  
في تحقيق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون معنى المصدر اعني الضرب  
موجودا في كل واحد من المشبه والمشبّه به لكنه قيد في كل واحد  
منهما بقيد مقابر بقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك كذا افاده  
المحقق الشريف قدس سره لكن ذكر العلاقة المحقق عضد الملة  
والدين في القوائد القياسية ان الفعل يدل على النسبة ويستعمل  
زمانا وعددا في الاكثر والاستعارة متصورة في كل واحد من الثلاثة

ان متعلق الحرف كالبنداء والانتها وان كان  
بالنسبة الى معاني الحروف لكنها مخصوصة معلومة  
من جهة النوع وتصنف بصفة وتجعل وجه شبه  
منه اذا اردت استعارة من شئت اولاً  
والانتها المطلق بالابتداء المطلق في كونها  
لطرفي الشيء او تنزلي التقاد منزلة التشابه  
فتستعمل الابتداء لانتها ثم تسري الى  
جزئياتها فقد ذكر من وثريد الى

الثلاثة في النسبة كعزم الامير الجند وفي الزمان كنادي اصحاب الجند  
وفي الحدث نحو فشرع بعذاب اليم هذا كلامه ثامناً فان فيه اشارة  
الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من النسبة دون النسبة  
في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي للزمان فافهم ان بالتأمل لفظ  
القول بالاستعارة للنسبة في عزم الامير الجند دون نادي اصحاب  
الجند فانه كما يصح تشبيه نسبة العزم الى الامير بنسبة العزم  
الى الجند والاستعارة يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل  
بنسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي و  
الاستعارة فيكون الاستعارة في احدى صورتين للنسبة دون الاخرى  
نقطة من غير فارق ولم يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من ان الحق  
من القولين هما ونحن نقول الحق ما ذكره الشريف المحقق ولكن لا  
لما ذكره اما الاول فلان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كان  
او حقيقيا ولهذا اليسر في عزم الامير الجند مجاز لغوي واما الثاني  
فلان نسبة الفعل انواعا نسبة الى الفاعل وعلى نسبة مخصوصة



وكما كان موضوعا للنسبة مطلقا فيكون  
حقيقة باعتبار النسبة فالصغرى نظرية  
فاثبتها بقوله وهذا اليسر



كان الابدان نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى  
المكان الى غير ذلك وكل منها نوع مخصوص له لوازم مخصوصة  
يصح ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة  
ليست الا في المثال وهو قوله عزهم الامير المجتهد للاستعانة في  
النسبة اما الووب قطع النظر عنه فالحق مع العلامة لان الفعل  
قد يوضع للنسبة الانشائية نحو اضر بوجهي مشتهرة بصفات نقل  
ان يشبه بها كما هو محبوب وقد يوضع للنسبة الاخبارية با  
المطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل اخذ لهما الاخر كما  
كان استعارة رحمة الله لا رحمة واستعارة قوله عليه السلام  
فليتبوا في قوله عليه الصلوة والسلام من كذب عيا متعبا فليتبوا  
مقوده من النار للنسبة الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى  
يتبوا مقوده من النار صرح في شرح الحديث وفي متعلق معنى الحرف  
ان كان حرفا وما كان متعلق معنى الحرف ظاهر فيما هو معنى ملحوظ فيه  
بتبعية حتى نوهي صاحب التحصيل انه في لام التعليل مجرور و  
ليس تحقيق الحق ورد الخطاء المطلق فقال والمراد بمتعلق معنى

معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كالابدان ونحو  
من الانتها والتعليل والموضوع له هو هذه المعاني المطلقة عند  
الجمهور لكن الواضع شرط استعماله في جزئي مخصوص من جزئياته حتى  
لزمه كون الحروف مجازات لاحقايق لها وبعض من وقف لتحقيقه  
جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة وجعل تلك المطلقات  
تعبيرات للجزئيات احصرها عند الواضع لها وكلف الحق التحقيق  
بالاختيار اختيار المص فجعلها معبراً عن المعاني الحروف ولم يجعلها  
معاني الحروف وتحقيق الاستعانة في الحروف ان معانيها العدم متقلا لها  
لا يمكن ان يشبه بها لان المشبه هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه له  
في امر فيجوز التشبيه فيما يعبر به عنه ويلزم تبعية الاستعانة  
في تعبيرات الاستعانة في معاني الحروف ومن الحواشي التي اشتهر في  
هذا المقام بعد اعلم انه لم يقسم المجاز المرسل الى الاصل والتبعي على  
فيلز الاستعانة لكن الاستعانة ربما يشعر بذلك كلامهم قال  
في المفتاح من امثلة المجاز المرسل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله استعذت قرأت مكان اردت لكون القراءة مستعانة



عن ارادتها استعمال المجاز يا فليس العلاقة في المصدر فيفسر الى  
اذا استعمال المشتق بمعنى المشتق بتبعية المصدر وجوز في شرح  
التخييل ان يكون نطقت في نطق الحال مجازاً أمر سلا عن دلت  
باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فانهم يريدون ان بين علاقة  
المجازين معنى المصدرين دون الفعلين ويشعر ذلك باعتبار  
العلاقة بين المصدرين اولاً وفيه بحث لانه بناء على ان العلاقة  
باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل دون كل جزء وانكر التبعية السكاكي  
قدم المفعول لانه من وضع المظهر موضع المضمير كان الالتباس فوضوه  
موضحاً لان الضمير كان متصلاً واجب التقديم على الفاعل لعدم  
تعدد الاتصال فاحفظه فانه نكتة جلييلة قد وقفنا لاستخراجها  
وردها الى المكنية لا يرد نفسها الى المكنية بل يجعل قرينتها مكنية  
ويرد نفسها الى التخيلية ولما كان المقصود مبيناً قال كما  
ستعرفه لنظر بيانها فان قلت لا وجه لانكار التبعية احتمال  
اخر اجها عن كونها متعينة اذا احتمال كونها مكنية لا يدفع  
احتمال تبعية قلت يرجع عدم كونها تابعة لاعتبار

لا اعتبار الاستعانة اخرى والاحتمال المرجوح منك عند ذوى  
العقول الراجحة ونسبه فيما بعد على كونه الانكار انكاراً مبيناً  
على الرجحان لا على البطلان لو كنت ذاتية الفرية الثالثة  
ذهب السكاكي الى انه ان كان المستعار له متحققاً حساً وعقلاً  
فلا استعانة بتحقيقه لكونه المستعار له متحققاً متيقناً والا  
فتخييلية لبناء المستعارة على التوهم والتخييل وهذا لا بد منه  
ما ذكره السكاكي والا فالقسمة التي تستفاد من كلامه فلا  
تحقيقة وتخيلية ومحتمل لهما ولما كان المحتمل لهما لا يخرج  
منهما جعل مال القسمة الانحصار في الحقيقة والتخييلية  
وانما قال وتكشف لك حقيقتها اشارة الى ما سيذكر من  
انها القرينة لاستعارة المكنية كما في اطلاق المنية فان الاطلاق  
استعملت في امر تخيلت وتوهمت في المنية تشبهه بالاظهار  
بعد تشبهها بالسبع وتساويها بمنزلتها واحالة على ما سيأتي  
من ترسيمها بان تعسف لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات  
الاظهار الحقيقية لهما مجازاً فتوهم صورة تشبهه بالاظهار



فيها التحصيل القريبة المكنية خروج عن الطريق المستقيم  
 الفريدة الرابعة الاستعانة الاله تقترن بما يلائم شيئا من المستعار  
 منه والمستعار له فمطلقة المراد من الاقتران بما يلائم الاقتران  
 بما سوى القرينة والافالقرينة مما يلائم المستعار له فلا يوجد  
 استعانة مطلقة لا يقال الاستعانة باعتبار القرينة لا تقترن  
 بما يلائم المستعار له بل تقترن بما يصير مستعار له باقتران  
 القرينة لا نأقول الاستعانة تحقق بالقرينة المانعة عن الإرادة  
 الموضوع له وملائم المستعار له القرينة المعينة للمراد المستعار له  
 باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلائم المستعار له فلا بد  
 من التقييد بخواريت اسد الاولى تقييده بالوصف بالرمي  
 لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتفاءها وان اقتربت  
 بما يلائم المستعار منه فمشتحة خواريت اسد له ليد اطفال  
 لم تقلم اللبد على وزن علم الشعر للترقيق بعضها بعضا والبد  
 شعر الاسد المتلب على رقبته ويقال الاسد ذو لبد والبد كما  
 لعن جمعها اطفالها جمع ظفر لم تقلم من التقليم بمعنى القطع

القطع جعل قوله له لبد ترشيحا لان اللبد يلائم المشبه به ومن  
 خواصه وكذا اطفاله لم تقلم لان عدم تقليم الاطفال اختص به لا يقال  
 في قوله اطفاله لم تقلم شائبة التجريد لان الوصف بعدم تقليم الاطفال  
 انما يتعارف فيما هو من شأنه تقليم الاطفال وهو الانسان لا نأقول  
 عدم تقليم الاطفال كناية عن القوة على ما حواشي الكشف فامل وان اقتربت  
 بما يلائم المستعار له فمشتحة خواريت اسد الثانية عن الاستعانة لانه صار  
 بذكر ملائم المشبه ابعده عن دعوى الاتحاد الذي في الاستعانة ومنه ينشأ  
 البالغة نحو خواريت اسد اشكى السلاح وقد يجتمع الترشيح والتجريد كما في  
 قوله لذي اسد اشكى السلاح مقذف له لبد اطفاله لم تقلم اي عندي  
 اسد تام السلاح كثير اللحم والمقذف اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال  
 المعجمة مبالغة القذف بمعنى الرمي كأنه رمى باللحم فالتقسيم الاعتباري  
 والترشيح البليغ لا يستحال على تحقيق المبالغة في التشبيه اسناد الابلغة  
 الى الترشيح مجازي من قبيل الاسناد الى السبب والافالابليغ من البلاغة  
 هو الكلام وامن المبالغة هو التكلم والاطلاق البليغ من التجريد وقد  
 اشترنا الى وجهه فتنبه وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق

توهم شائبة التجريد باعتبار  
 لا باعتبار ما هو المراد والمستعار  
 من تقليم الاطفال لانه شائبة  
 الضعف في شروط الكشف  
 يقال فلان مقلم الاطفال  
 ضعيف تأمل





لشاقطها بتعارضهم واعتبار الترشيح والتجريد بما يكون بعد تمام الاستعانة فلا تعد قرينة المهرجة تجريدا نحو رأيت اسدا يرمى ولا قرينة مكينة ترشحا واللام يوجد استعانة مطلقة ويستعار من كلامه انه لو لم يشترط زيادة التجريد والترشح على تمام الاستعانة كان التخييلية ترشحا وليس كذلك مطلقا لان الترشح ذكر ملايم المستعار منه والمستعانة في المكينة المشبهة على مذهب السكاكي نعم يكون كذلك على مذهب المختار الفريدة الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته تابعاً في الذكر للتعبير عن الشيء بلفظ ومزينا للاستعانة لا يقصد به الا تقويتها كأنها نقل لفظ المشبه به مع رديقه ويجوز ان يكون مستعاراً من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له ويكون ترشيح الاستعانة بمجرد ادائه عبر عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع لملايم المستعار منه ولا يخفى ان هذا الامر لا يختص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعاراً بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعانة كان او على وجه المجاز للرسل اما الملايم المذكور او للقدار المشترك بين المشبه والمشبّه به وانه يحتمل مثل ذلك في التجريد بان يكون باقياً على حقيقته او مجازاً عما

عما يلائم المشبه به فتح يجمع التجريد والترشيح ويحتمل الوجهين بل الوجه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد لمشابهة العهد بالحبل في كونه وسيلة الربط معناه او مستعاراً للوثوق بالعهد او مجازاً لمساواة الوثوق بالعهد بعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازاً بمرتين او في الوثوق كانه قيل ثقبوا بعهد الله وح كل من الترشح والاستعانة ترشيح الآخر فتأمل ولا يخفى ان الترشيح المعروف بذكر ملايم المشبه به بعد شموله لذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم الشيء كانه اخذ مما ذكر الشارح المحقق في شرح التلخيص من ان استنبطت من كلامه الكشاف انه قد يكون قرينة الاستعانة بالكناية ذكر ملايم المشبه بلفظ المشبه به مما ذكر في قوله تعالى يقضون عهد الله وسند ذكر تفصيله وما على فيما سيذكر في الاستعانة التخييلية الفريدة السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع للعلاقة مع قرينة كالمركب الذي كونه المفرد في كونها مانعة عن ارادة الموضوع لا يقصد في التعريف على مجموع اعتصموا بحبل الله على احتماليين لانه اذا استعمل جزء من اجزاء المركب في ما وضع له فقد استعمل مجموعاً في غير ما وضع له لان الموضوع له للمجموع مجموع اجزائه واما وضع الاجزاء وفي تسمية المجموع المركب استعانة مركبة نظراً

ترشيحاً اما باقياً على معناه او مستعاراً للوثوق بالعهد



بل في نسبتها استعاره كما لا يخفى على من ليس في معرفة الفن كما  
 المستعير من الفن وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله اى في الجنة  
 مع ان في جعله مجازا لم يكن نظرا والحاصل يختص بالتمثيلية و  
 الخبر المستعمل في الانشاء المستعمل في لازم فائدة الخبر والانشاء المستعمل  
 في الخبر ولا يشمل ما يجوز في احد الفاضله ان كانت علاقته غير المشابهة فلا  
 يسمى استعارة في حواشي ولم يقل في مجازا لم سلا لعدم تضمينهم بذلك هذا  
 والشرطية خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما اعتراض بالواو ويوهم في التسمية  
 بالاستعارة ان تسمى باسم آخر بل يكاد يوهم تسمى تمثيلا بغير ضمنية الاستعارة  
 مع انه لا يسمى باسم بل مما فات القوم واعترض عليهم الشارح المحقق  
 للتلخيص بان المجازات المركبة كثيرة كالاعمال المستعملة في الانشاءات  
 فلا وجه لخص المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية من حيث استعارة التمثيلية  
 بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقايق او مجازات او مختلفا  
 بل في المجموع من حيث المجموع بخلاف غيرهما من المركبات فان التجوز فيها سائر  
 اليها من التجوز في احد اجزائها فلم يلتفتوا الى التجوز واكتفوا عن بيان بيان  
 التجوز في مفردة وهيئة المركب الخبرى والانشاء في موضوعات النوع من

من النسبة فجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا  
 بتسمية ذلك التجوز بخلاف التمثيل نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية  
 لم يدخل في شيء من الاقسام فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة المأخوذة في التعريف  
 ويجعل شاملا لها واما يترك قولك حفظت التورية بقصد افادة  
 علمت انك حفظت التورية بمعنى فلا تجوز في شيء من اجزائه فهو  
 كقولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بعينه قلت لعلة عندهم من قبيل  
 السلم من سلم المسلمون من يده فيمن يؤذ للمسلمين فانه يراد ان هذا الشخص  
 ليس بمسلم لكن من اعراض الكلام ولا يصح اللفظ بمجازا وللص في هذا المقام  
 حاشية يفي عنها ما ذكرنا لكن نقلنا ها ليكون شرحا جامعاً لحوشية  
 رعاية الحق مكتوبة على هذه اجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية  
 والا كان مدخل في انتزاع وجه الشبه الا انه ليس في شيء منها على انفراد  
 تجوز باعتبار هذه المجاز المتعلقة بمجموعها بل هي باقية على حالها  
 من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكما في المثال المذكور واما الثاني  
 فكما لو عبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير والرجل بلفظ مجازي  
 وكما في قوله تعالى ختم الله على قلوبهم اذا جعل خلو من الختم استعارة لا

فان قلت اما يندفع بهذا ما ذكره  
 من المركبات الخبرية المستعملة في الانشاء  
 وبالعكس لا المركبات المقصورة بقصد  
 اخذ لازم الخبر فان قلت



لا يحدث هيئته مانعة عن حلول الحق فيها وجعل الكلام استعارة تمثيلية  
بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها محفوفة او مقدره هذا  
كلامه والاي يسمي استعارة تمثيلية لا شتم الله على التمثيل مع التشبيه و  
خص التمثيل بهامع انه لا استعارة بدون التمثيل لا فضل التشبيه بتشبيهه  
المركب بالمركب حتى كاد ما عده من التشبيه بتشبيه المركب في نظر البليغ  
كلا تشبيه والاستعارة مشار من سائر البلاغة حتى لا يكاد يرتضى  
من ذاق حلوة البيان ولو بطرف اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب  
على الاستعارة المتعددة انه امكن ويحمل عليه حتى الامكان المنطور  
للبليغ في هذه التشبيه تشبيه العظيم الشأن وحقيقته ان يؤخذ  
امور متعددة من التشبيه وتجمع في الحكاية وكذا من التشبيه به ويجعل مجموع  
مشاركين في مجموع منشرح بشملها وان اردت مزيد تفصيل فلا تطليه  
من هذا الحكم القليل وارجع الى مقام اعد لمشكلة لا الى كلام عد  
الايجاز من فضله وفي حواشيه كما ان الاستعارة المرحلة قد تكون  
مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة ولا مانع من  
ذلك عقلا لكنهم قد يذكرونها وفي وقوعها في الكلام نرددهم كتب

كتب على هذه الحاشية ظهرت بعد حين من الاحر بوقوعها في كلام الله  
تعالى علاما في التفتازاني قوله تعالى فمن حق عليه كلمة العذاب  
افانت تنفذ من في النار في سورة التنزيل ومن حواشيه في هذا  
المقام اذا قيل انبت الربيع البقلة وقصد تشبيهه في التلبس  
الغير الفاعل بالتلبس الفاعل فاستعمل المركب الموضوع له بالوضع  
النوع الثاني في الاول فلا يشك انه مجاز مركب والعلاقة فيه  
المشابهة وصرح العلامة التفتازاني في شرح الاصول بانه استعارة  
تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخي وفي بحث  
فان الاستعارة المركبة التمثيلية على ما مر حواشيه يجب ان يكون  
وجله الشبه فيها هيئته منترعة من عدة الامور وكذا الطرفان  
يجب ان يكونا هيئتين منترعتين من مجموع اشياء قد تضامت  
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل واحد من الطرفين  
عدة امور ربما يكون وجله الشبه فيما بينهما ظاهرا لكن لا يلتفت اليه  
وفي كونه المثال المذكور كذلك بحث ولا شبهة ان نحو اراك تقدم الخ  
غير المستعمل في التلبس الغير الفاعل ثم القول بمثل هذا النوع من المجاز





في مثل هذا التركيب نسبة العلامة عضد الملة والدين في  
الفوائد الغياشية وشرح المختصر الى الامام عبد القاهر وذكر العلامة  
النفثاني انه ليس قولاً لعبد القاهر ولا لغيره من العلماء البينة  
لكنه ليس بعيد عن كلامه وما ذكره من البحث من دفع بانه لو قصد  
تشبيه غير الفاعل بالفاعل لمضاهاته اياه في التلبس وسند الفعل  
اليه كما هو المشهور لم يكن يجوز في اللغة فضلاً عن ان يكون مجازاً  
مركباً التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم مركب من غير قصد الى اجزاء  
عن الاجزاء اما لو قصد تشبيه بالتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم  
مركب آخر كذلك فاستعمل اللفظ الموضوع بالوضع النوعي للمركب الثاني  
في الاول فلا يخفى في انه تشبيه اشياء باشياء واحدة قد تضامت  
وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً وحين يكون مثل قولنا الى اراك  
تقدم رجلاً وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار  
بالقول المذكور كونه قول المذكور مستعمل في التلبس غير الفاعل فلا  
يتجمل ما ذكره بقوله ولا شبهة ان نحو اراك تقدم الخ غير  
مستعمل في التلبس غير الفاعل وما يؤيد ما ذكرنا من نقله انه قال ذلك

ذلك المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعيد فانه يشير الى انه توجيه  
للمركب المذكور غير ما هو المشهور نحو اراك تقدم رجلاً وتؤخر  
اخرى ظاهر وتؤخر رجلاً اخرى ولا يحصل له بالآخرى صفته تارة  
اي اراك تقدم رجلاً تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى اي ترد في الاقدام  
اي الشجاعة والجرأة على الامر لا تذكر ايها اخرى هكذا احقق المشال فانه  
التحقيق الوفي الاجلي ولا يذهب عليك انه لا يمكن الحكم على مفهوم  
الجملة كما لا يصح الحكم على مفهوم الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي  
هو مبني الاستعانة بل لا بد له من التشبيه فيما يشير التشبيه منه الى التشبيه  
في مفهوم ذلك المركب كان يعبر التشبيه في مضمون الجملة والهيئة المنزوعة  
منها فيكون الاستعانة فيها ايضا بعبارة وقد خلا من الابداء اليك كلام القوم  
وما يخلج في الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر ان قوله الى اراك تقدم  
رجلاً وتؤخر اخرى مسبب عن التردد فيحتمل ان يكون التجوز باعتبار التحقيق  
المجازي لسائر المجموع من غير تصرف في الاجزاء كاستعانة العقد الثاني في  
تحقيق معنى الاستعانة بالكناية اتفقت كلمة القوم على استعانة  
الظاهر كلمات القوم ان لا بد للاتفاق من فاعل متعدد الا ان يقال قصد



بتوحيدها بالمبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى اتحاد ولا يبعد ان  
يقال الاسناد مجازي وحقيقة اتفقت القوم في كلتهم فالأخر  
وحدة الكلمة في فاعليتها عما ان اذا شبه امر باخر من غير نص يح  
من اركان التشبيه سوى التشبيه المراد بالمشبه ما لو اتى بالتشبيه  
كان مشبهها الا ما ذكر لكونه مشبهها فان المنيعة في اظفار النيات ليست  
هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه بل التشبيه المرموز  
اليه باضافة الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا زيد في جواب  
من قال من يشبهه عمر مع انه ليس هناك استعارة بالكناية  
فاخرجه بقوله ودل عليه اي ذلك التشبيه بذكر ما يختص  
المشبه به لا يشمل مثل ينقضون عهد الله اذ اريد بالنقض ابطال  
العهد فانه لم يدل على التشبيه فيه بذكر ما يختص المشبه به بل بذكر  
ما يختص المشبه به بلفظ ما يختص المشبه الا ان يتكلف بما رجوا  
ان لا يخفى على مثلك وفي شمول البيان الى الاستعارة بالكناية  
على مذهب السكاكي نظر لان مبني الكلام في مذهبه على تناسي  
التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة فليس الدلالة بذكر ما يختص

بمختص التشبيه به على التشبيه بل على دعوى تقرر الاتحاد بحيث لا  
يقصد بالدعوى بل يجعل مسلم الثبوت ويعبر باسم التشبيه و  
كذا في شمول الاستعارة بالكناية على مذهب المختار اذ الدلالة  
بذكر ما يختص المشبه به على اللفظ المستعار للتشبيه لا على التشبيه  
فالاولى ان يقال اذ لم يذكر من اركان التشبيه شئ بشئ سوى التشبيه  
وذكر معه ما يختص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية  
لكن اضطربت اقوالهم اي اختلفت اقوالهم اضطربت خبر القوم  
بمعنى اختلفت كلماتهم وليس اختلفت اقوالهم كما هو احد معاني  
الاضطراب لعدم اختلاف قول السلف والاولى ان يقال اضطربت  
اقوالهم الى ثلاثة حتى يتعين وجه قوله ولن تعرض لها في ثلاثة فرائد  
من بدلة بفرقة اخرى مجعول الزيل فرقة اخرى وكانه مستحدث و  
اللام نجد التزييل بهذا المعنى في اللغة لبيان انه هل يجب ان يكون  
المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له ام لا  
الفرقة الاولى ذهب السلف يريد به من تقدم السكاكي وهو  
في اللغة كل من تقدمك من آبائك واقربائك وكان يسمى اهل العلم



الماضية سلفاً لأنهم أباً التعليم إلى أن المستعار بالكناية لفظ المشبه  
 به المستعار للمشبه في النفس الموز اليه بذكر لا زمة من غير  
 تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام و  
 لا يبعد فيه عند من شاهد الاستعارة إلى المعاني للوضعية وصدق  
 بحجاستها الرضوية وهكذا المذهب الثالث الذي جعلها التشبيه  
 المضمي في النفس المدلول عليه بذكر اللازم مشبه به مبنى على جعل التشبيه  
 معنًى ضيقاً لا مقدار في نظم الكلام ووجه تسميتها استعارة بالكناية  
 أو مكينة أي استعارة مكينة لأن الاسم هو المجموع لا مجرد الكناية ظاهر  
 لأنها استعارة بالمصطلح وملتبسة بالكناية بمعنى اللغة أي الخفاء  
 وذلك لا ينبغي أن لا يتجاوز اللغة فافهم ومن وجوه ترجيح هذا المذهب أن الاستعارة  
 مع اقرب إلى الضبط لأن كلامها هو اللفظ المشبه به المستعمل في  
 المشبه وكفى شاهد لقوته أنه إليه ذهب صاحب الكشاف لا إلى  
 غيره ولو احتجنا لا تقديم الظرف للقصر والتعبير عن صاحب المذهب  
 بصاحب الكشاف تنوير بشارته ولا يخفى أن ما سبق يستلزم كونه  
 المختاراً فالأولى بقوله وهو المختار التفرع ويمكن أن يعذر لترك

ترك التفرع بأن المقصود أنه مختار للجمهور وفي التفرع يستفاد أنه  
 المختار بناءً على الدليل وكثير من كلام السكاكي يميل إلى أن مذهب  
 هذا حتى ذهب الشراح المحققون في ترجيح التلخيص إلى أن مذهب هذا  
 وصرف عباراته الآتية عن ذلك عن ظاهرها كل الحق أن عبارته  
 أظهر في كونه مذهباً ما هو المشهور من مذهب ولذا قال الفريدي الثاني  
 يشعر ظاهر كلام السكاكي بأنها أي استعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل  
 في المشبه به بإعادة أي المشبه عينه أي المشبه به ولا يخفى في أن تسميتها  
 استعارة بالكناية أو مكينة غير ظاهرة وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة  
 واختار رد التبعية إليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها  
 أي جعل التبعية أي ما جعل القوم تبعين قرينتها عاكس ما ذكره  
 القوم في مثل نطقت الحال من أن نطقت استعارة دلالت والحال  
 قرينة لها ويرد عليه أمان الرد أو الورد أن لفظ المشبه لم يستعمل  
 إلا في معناه فلا يكون استعارة إذا الاستعارة عند مطلقاً قسم من الجاز وهذا  
 الجواز على تفسير الاستعارة بالكناية وهذه شبهة قوية لم يرد عليها  
 في بعض النسخ



بالنصب عطف على نطقت في الفعل لا يكون الاستعانة فلزمه القول  
بالاستعانة التبعية ايراد على رده البقية الى الملكية عنها تقليلا للاقسام  
وتقريباً الى الضبط كما صرح به في الكلام نشر على ترتيب اللف وحاصل الا  
ايراد انك لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعانة لا  
مروحي لستم ما ذكرته في الاستعانة التخيلية وهذا الايراد مما يذب عن الشك  
ويمكن دفعه بوجهين احدهما انه تعرض على القوم بانهم لم يلبوا الاعتبار في  
التبعية لصارت استعانة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون  
الاستعانة التخيلية اشياء لازمة للشبه به المشبه مع استعانة في حقيقة  
ولا يشعر كلامه بان يرد هذا الى الاستعانة بالكناية والتخيلية على مذهبه  
بل من ينظر في كلامه يعرف انه كلام مع القوم وثانيهما انه جعل الاستعانة التخيلية  
لصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعانة في الغاية قبل رد التبعية  
طافله ان يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اكثر من رابعة  
الشدة المناسبة في اطلاق الاستعانة ولا يخفى ان المناسبة لمحدث التبعية  
ان يذكر بعد تحقيق التخيلية عنده فان مبني الرد عليه كما لا يخفى الفريدة  
الثالث اذهب الخطيب الى الخطيب الامشقي الى انها تشبيه المظهر في النفس

في النفس روح لا وجه لتسميتها استعانة وان كان كونها كناية غير مخفي ويتجده  
ايضا ان ذكر لازم المشبه به كما ير من الى المشبه به من الى الاستعانة والاستعانة  
ابطع فلا وجه لعدول اما حق القوم من الاستعانة واذا عرفت الاقوال الثلاثة  
فاستغننا قلنا تحقيق رابع الرجوان يكون ما من ليس على اعطاه مانع وهو ان  
الاستعانة بالكناية من فروع التشبيه القلوب فلما جعل المشبه مشبهاً بمبالغة  
في كماله في وجهه الشبه حتى استحق ان يلحق به المشبه كقوله بدي  
البصاح كان غرته وجهه الخليفة حين يمدح حيث شبه غرات الصلاح بوجهه  
الخليفة كذلك يستعمل اسم المشبه فيكون غابة المبالغة في كمال المشبه  
في وجهه الشبه كما في اظفار المنيعة فامر السبع ويجعل الكلام ح  
كناية عن تحقيق الموت بلا سب فنبت المنيعة اظفارها بفلان  
معنى نبت السبع اظفاره كناية عن موته لا محالة روح لا يجوز في اضافة  
الاظفار الى المنيعة ولا شك في جعل المنيعة استعانة ووجه تسميتها  
استعانة بالكناية في غابة الوضوح الفريدة الرابع لا يشبه في ان المشبه  
في صورة الاستعانة بالكناية لا يكون مذكوراً بلفظ المشبه به كما في صورة  
الاستعانة المهرجة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق



عدم الوجوب لجواز ان يشبهه شيء بامر من ويستعمل لفظا احدهما فيه  
ويثبت له شيء من لوازم الاخر فقد اجتمعت المصلحة والمكينة مثاله  
قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف يستفاد من هذا البيان انه  
اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظ ولم يثبت عليه بل قال الشارح  
للمحقق في شرح التلخيص والذيل بلوح من كلام القوم في الآية ان في لباس  
الجوع استعارتين احدهما ترميزية والاخرى مكينة فانه ما عشي الانساء  
عند الجوع والخوف من اثر الضرر من حيث الاشمال باللباس فاستعير  
له الحلة ومن حيث الكرمهة بالطعام لم يشع فيكون استعارة  
مصلحة نظر الى الاول ومكينة الى الثاني فيكون الازالة تحبيلا  
وتحقيق ذلك الاستعارة بالكناية ان كانت تشبها مضمرا  
في النفس فلا مانع من كونه المشبه في التشبيه مذكورا مجازا او  
ان كان المشبه به المرموز اليه المستعار للمشبه فلا  
مانع ايضا في ذلك عن ذكر المشبه مجازا وان كان لفظ المشبه المستعار  
للمشبه به كما هو مذهب السكاكيني فصحته تدور على صحة  
الاستعارة المستعير فان صحت صح والافعال العطف الثالث في

٥١  
في تحقيق قرينه الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملازمات  
للمشبه به في نحو قولك محالب المنية نثبت بفلان فان محالب في قوله  
قرينه الاستعارة هو جمع محلب بكسر الليم وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع  
طائر كان ماشيا او ما هو يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد ونثبت  
كفرج بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه خميس قرينة الفريضة الاولى  
ذهب السلف سوي صاحب الكشاف الى ان الامر الذي نثبت  
للمشبه به من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقية وانما المجاز  
في الاشباه يعبر عن البيان الترشيع والتخييلية وليس كلام السلف  
فيما رأينا الا في التخييلية وايضا لا يصح على عموم قوله ويستعملونه  
استعارة تخيلية فيجب تحصيل الامر بما لا يشتمل الاستعارة  
الابدية وتسمية الاستعارة لانه مستعير ذلك الاشياء من  
المشبه به المشبه وتخييلية لانه خيل ثبوت المشبه  
ادعاء اتحاد على المشبه به وقوله وانما المجاز في الاشياء بمعنى  
ما المجاز الا في الاشياء اي في اشياء تلك الخاصة للمشبه ووقع  
من السلف بيان ان لا يستعمل في هذا المجاز في هذا الاشياء وجبه



السمية ليس موجبا للسمية حتى يتجلى ان الزيد على القرينة  
ايضا يشاد كما في كونها مستورا محتملا ويجعلون بعدم انفكاك  
المكنى عنه والياء ما ذهب الخطيب الفريدي الثانية جوز صاحب  
الكشاف كونه استعارة تحقيقة في بعض المواد لما لا يسم المشبه كما  
في قوله تعالى يقضون عهد الله حيث استعير الحبل للعهد على  
سبيل الكناية والنقض لا بطلاله على سبيل التخرج وقال صاحب  
الكشاف شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم  
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة  
بين المتعاهدين قال الشارح المحقق للتلخيص قد استغنى عنه  
ان قرينة الاستعارة تخيلية بل قد يكون تحقيقة كما استعارة  
النقض لا بطل العهد هذا كلامه فالقرينة مجرد التعبير عن ملائم  
المشبه بما وضع للملائم المشبه به ويجري ان يكون التخييل باثبات  
النقض الحقيقي في العهد في الآية فجعلها استعارة لاستعارة لا بطل  
العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال يشعر بانها ممكن ذلك لا يلفت  
الى غيره من ههنا نشاء ما ذكره في الفريدي الرابعة ولا يخفى ان قرينة

الجميع حقيقته والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وكو  
الجميع استعارة تخيلية والانقسام الى التحقيقية والتخيلية  
والك ان تزيد اقسام الاحتمالات بما هيئنا لك غير مرة الى  
ان يحصل لك استعمال فعلينا بالاعراض وعليك بالاقبال والمجد  
الله على كل حال الفريدي الخامسة كما يسمى ما زاد على قرينة المصروفة  
من الملايمات المشبه به ترشحا كذا لك بعد ما زاد على قرينة الكناية  
من الملايمات ترشحا الهاكون الترشيح موضوعا لمفهوم مشترك  
بينهما وهو ما لا يسم ما لا يسم المستعار منه ويقارن الاستعارة  
او مفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه به وهو ما لا يسم  
المشبه به ويقارن الاستعارة او التشبيه بل مفهوم مشترك  
بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا لان الاشتراك خلاف  
الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هناك فلك تحصيل ذلك  
المفهوم بسهولة فما القينا اليك ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد  
على قرينة المصروفة لان ذكر ملائم المشبه به لا يصلح ان يكون قرينة المصروفة  
حتى يحتاج الى تقييد بجعله ترشحا بالزيادة على القرينة ولا يكفي في



في التقييد الزيادة على القرينة المكنية بل لا بد ان يكون زائداً على قرينة  
التخييلية الا ان يقال الدخول في قرينة التخييلية لا يزيد على قرينة المكنية  
فلا تغفل ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصحة والمكنية لا  
يخص الترشيح بل يشمل التجريد ايضا بل الاشتراك بين التشبيه  
والمجاز المرسل ايضا الا ان يقال التخصيص مجرد اصطلاح فاعرفه  
ولولم يسمى تجريداً فان محاسن الكلام ليس من تواريع الاسماء  
ويجوز جعله ترشيحاً للتخييلية والاستعانة الحقيقية اما الاستعانة الحقيقية  
فقط فكذلك التخييلية على ما ذهب السكاكي لان  
التخييلية مصححة عنه واما التخييلية على مذهب السلف فلان  
الترشيح يكون للمجاز العقلي بذكر ما لا يتم ما هو له كما يكون للمجاز القوي  
المرسل بذكر ما لا يتم الموضوع له والتشبيه بذكر ما لا يتم المشبه به و  
الاستعانة المصححة كما سبق الاولى ترك قول الاستعانة المصححة  
او زيادة المكنية ووجه الفرق بين ما يجعله قرينة للمكنية ويجعل  
نفسه تخيلاً وبين ما يجعل زائداً عليها وترشيحاً قوة الاختصاص  
وايها اقوى اختصاصاً وتعلقاً به وهو القرينة وما سواه ترشيح

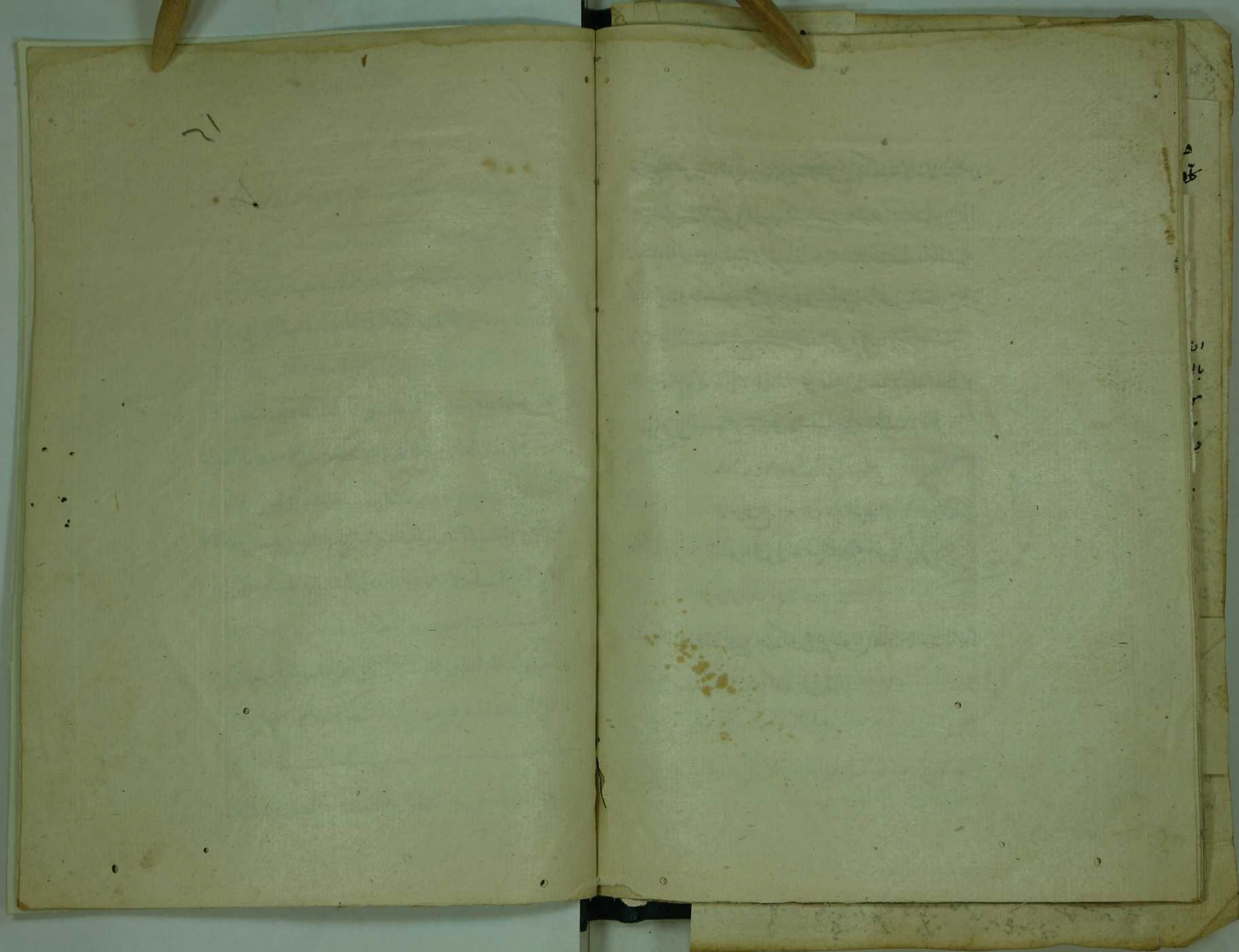
ترشيح خص بيان الفرق بين القرينة والترشيح بالمكنية لانه لا التباس  
بين القرينة والترشيح في المصحة كما اشترناه اليه نعم يحتاج الى الفرق  
بمثل ما ذكره بين القرينة والتجريد فايهما اشد اختصاصاً بالمشبه  
كان قرينة وما سواه ترشيح تجريد والاضطرار ما يحضره السامع او لا  
قرينة وما سواه ترشيح ولك ان تجعل الجميع قرينة في مقام شدة  
الاهتمام بالايضاح الحمد لله على تمام الاصباح بعد الظلام  
المحوج الى المصباح نزجوا الانتظام في سلك دعاء



الطلبية الصليحة في الصباح  
والرواح مع الرسالة الشريفة الم  
المنسوبة للمولى الفاضل العصام عليه  
الرحمة والمغفرة والالهام

كتبته في بحفلة جميل بجهد كثير وعمر طويل احاف من الموت اذا جاءني  
رباع كتابي شئ قليل







قوية ضعيفة ليستبعد كونها معتبرة عند البلاء فنقول  
يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان النقض بعد اثباته  
للعهد كناية عن ابطاله كما ان نشب مخالبا المنية كناية عن الموت  
وان يكون مراده شاع استعمال النقض في مقام افادة ابطال العهد او في  
اظهار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا التحيل اقرب الى  
الضبط فمرده انبى بالاعتبار الفريدة الشالكة يجوز التساكي كون  
مستعمل راينا ما راينا بيا نعلم ان التساكي جعل الاستعانة التخيلية  
مستعملة في ام وهي توهم المتكلم بشبهه بمعناه الحقيقي ولم نعت  
من غيره على نسبة التجويز اليه دون التزجج والتعيين وبسمية الشفان  
وهو ظاهر تخيلية لانه مما حيلة استعمال المشبه في المشبه به ولا يخفى  
انه نقسف اي خروج عن سواء الطريق وانفراد عن كل رفيق وهو  
في السلوك لا يليق وذلك لان المجازي جعل اللفظ تابعا لمعنى فجعل  
المعنى تابعا للفظ فخرج عنها فالتساكي عدل عما عليه طبيعة  
للعن من اثبات المعنى الحقيقي للملايم المشبه به للمشبه ان المتكلم  
توهم صورة وهمية واستعانة لها لفظ الملايم المشبه به ولا يرد



دع الیه كما ترى سوى طلب استعمال لفظ الاستعانة المتعارفة  
في لفظ المستعمل في غير ما وضع له ذلك الفريدة الرابعة المختار في  
قرينة المنية انه اذا لم يكن المشبه المذكور به راد في المشبه  
به اي تابعه كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت منشأ وفيه  
بحسب جواز ان يكون ذلك فيما لا يشع استعمال اللفظ رادق  
المشبه به في المشبه لا فيما اذا لم يكن فاسد دل عليه سوق عبارة  
الكشاف حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد ووجه ما ذكر  
ان الاولى رعاية لسم الاستعانة اذا لم يمنعها حاجب المعنى وبعارضه  
ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه كلفة اولى مع ان  
حاصر القرينة على الضعف مطلقا وكان اثباته له استعانة تخيلية  
شبيهة اياه الله على ما هو مذهب السكاكي لانه تعسف كخالب  
المنية الخالب المنية على معناه الحقيقي او كاثبات الخالب  
المنية فرده على كل تقدير الى ما هو له اليك فعليك والسلام  
عليك وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستفارا  
لذلك التابع على طريق التصريح فاحتمالات عنده اربعة كون الجميع